

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة الحادية والستون

الجلسة العامة ٥٢

الاثنين، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة: السيدة هيا راشد آل خليفة . . . . . (البحرين)

السيد تشركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

بصفة روسيا رئيسة اللجنة الوزارية لمجلس أوروبا، يشرفها أن تعرض مشروع القرار المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا"، الوارد في الوثيقة A/61/L.14، في إطار البند ١٠٨ (ز) من جدول الأعمال.

ويسعدني أيضا أن أعلن أن البلدان التالية انضمت إلى قائمة البلدان المشتركة في تقديم مشروع القرار: أذربيجان، إسبانيا، ألمانيا، أيرلندا، أيسلندا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، الجبل الأسود، الجمهورية التشيكية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جورجيا، الدانمرك، سلوفينيا، السويد، فرنسا، فنلندا، كازاخستان، كندا، لكسمبرغ، ليتوانيا، مالطة، النرويج، النمسا، هنغاريا، اليونان.

أود أن أشكر جميع مقدمي مشروع القرار على إسهامهم ودعمهم القوي، كما أشكر الوفود التي شاركت على نحو بناء للغاية في جعل مشروع القرار متسقا.

يلبي مشروع القرار المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا تلبية كاملة لتطلعات هاتين المنظمتين

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البند ١٠٨ من جدول الأعمال (تابع)

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى

(ز) التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا: مشروع القرار (A/61/L.14)

(ط) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي: مشروع القرار (A/61/L.8)

(م) التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية: مشروع القرار (A/61/L.17)

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية ناقشت البنود الفرعية من (أ) إلى (ر) من البند ١٠٨ من جدول الأعمال في جلساتها العامتين الثامنة والثلاثين والتاسعة والثلاثين، المعقودتين في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر.

أعطي الكلمة لممثل الاتحاد الروسي كي يعرض مشروع القرار A/61/L.14.

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



انضمت قبرص إلى مقدمي مشروع القرار  
A/61/L.14.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود اعتماد مشروع  
القرار A/61/L.14؟

اعتمد مشروع القرار A/61/L.14 (القرار ١٣/٦١).

**الرئيسة:** (تكلمت بالانكليزية): نتقل الآن إلى  
مشروع القرار A.61/L.17، المعنون "التعاون بين الأمم  
المتحدة وجامعة الدول العربية".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود اعتماد مشروع  
القرار A/61/L.17؟

اعتمد مشروع القرار A/61/L.17 (القرار ١٤/٦١).

**الرئيسة** (تكلمت بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن  
الجمعية العامة تود أن تحتتم نظرها في البنود الفرعية (ز)  
و (ط) و (م) من البند ١٠٨ من جدول الأعمال؟  
تقرر ذلك.

#### برنامج العمل

**الرئيسة** (تكلمت بالانكليزية): أود أن أبلغ  
الأعضاء بأنه كان هناك طلب من مقدمي مشروع القرار  
ورد في الوثيقة A/61/L.20 بتأجيل البت فيه.

لذا، فإن الجمعية العامة ستتناول البند الفرعي (ص)  
من البند ١٠٨ من جدول الأعمال في موعد لاحق.

#### البند ٦٩ من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق ما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدة إنسانية  
ومن مساعدة غوثية في حالات الكوارث بما في ذلك  
المساعدة الاقتصادية الخاصة: تقرير الأمين العام (A/61/79)  
و (A/61/463)

في إقامة تعاون أوثق في ميادين السلم والأمن، والدفاع عن  
حقوق الإنسان، والكفاح ضد الإرهاب، ومنع نشوب  
الصراعات وبناء السلام بعد انتهاء الصراع. وما من شك في  
أن اعتماد مشروع القرار سيشجع على تحقيق الأهداف  
الإنمائية للألفية والأهداف الاستراتيجية الرئيسية التي اعتمدها  
مؤتمر القمة الثالث لمجلس أوروبا المعقود في وارسو، على  
أساس الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون،  
والتنوع الثقافي والتضامن الاجتماعي.

وأدعو جميع الدول الأعضاء في الجمعية العامة إلى  
الاستمرار في علاقات الشراكة التي تطورت بين المنظمتين،  
وإلى تعزيز العمل المشترك مع الأمم المتحدة والمنظمات  
الإقليمية.

وختاماً، أعبر عن امتناني العميق لجميع الدول  
الأعضاء في مجلس أوروبا على روح التعاون التي أبدتها خلال  
فترة رئاستنا. ونأمل أن تعتمد الجمعية العامة بدون تصويت  
وبتوافق الآراء مشروع القرار بشأن التعاون بين الأمم  
المتحدة ومجلس أوروبا.

**الرئيسة** (تكلمت بالانكليزية): تبت الجمعية العامة  
الآن في مشاريع القرارات الواردة في الوثائق A/61/L.8  
و A/61/L.14 و A/61/L.17.

نبدأ أولاً بمشروع القرار A/61/L.8، المعنون "التعاون  
بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع  
القرار A/61/L.8؟

اعتمد مشروع القرار A/61/L.8 (القرار ١٢/٦١).

**الرئيسة** (تكلمت بالانكليزية): نتقل الآن إلى  
مشروع القرار A/61/L.14، المعنون "التعاون بين الأمم  
المتحدة ومجلس أوروبا".

الأمم المتحدة أن الأمم المتحدة تقوم بدور فريد وقيادي في حالات الكوارث وحالات الطوارئ الإنسانية. وأوصى الفريق كذلك باتخاذ مختلف التدابير لزيادة تعزيز ذلك الدور، مضيفا إلى الإصلاحات التي تجري حاليا.

وما زال المجتمع الإنساني يواجه عددا من التحديات في مجالات مختلفة.

أولا، هناك عدد من حالات الطوارئ المستمرة التي تحتاج إلى معالجة على نحو عاجل، مثل الجفاف في القرن الأفريقي، الذي يؤثر على ١٥ مليون نسمة في خمسة بلدان. وقد أدت دورات الجفاف إلى تزايد خطر تعرض بعض قطاعات السكان، الأكثر ضعفا، للصدمات الصغيرة التي يمكنها زعزعة سبل كسب عيشهم، والتي تؤدي إلى مجاعات، وحتى إلى حدوث صراعات.

ثانيا، يستمر الوصول إلى السكان الذين هم في حاجة إلى مساعدة إنسانية مصدر قلق كبير. ففي منطقة دارفور في السودان، هناك ٣,٦ مليون نسمة بحاجة إلى الإمدادات الغذائية. وقد أدى انعدام الأمن إلى الحد من وصول موظفي المساعدات الإنسانية. ومنذ ٣٠ حزيران/يونيه من هذا العام، قُتل ١٢ عامل إغاثة في دارفور. وسمحت منحة كبيرة قدمها الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الكوارث بالوصول إلى مناطق نائية بواسطة الطوافات، لكن لمجرد ثلاثة أشهر. إن ذلك ليس حلا مستداما.

ثالثا العنف الجنساني هو أيضا مصدر قلق للمجتمع الإنساني. إن العنف الجنسي مجرد أحد أشكال العنف الجنساني؛ فالتجنيد الإجباري وتجنيد الفتيان هو شكل آخر من أشكال العنف الجنساني. وتقع المسؤولية الرئيسية عن منع تلك الانتهاكات على عاتق الدول الأعضاء وذلك بوضع التدابير اللازمة لمحاكمة الجناة، وكذلك عن طريق إنشاء هياكل للاعتناء بضحاياهم.

(أ) تعزيز تنسيق ما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدة إنسانية ومن مساعدة غوثية في حالات الكوارث

رسالة من الأمين العام (A/61/550)

تقارير الأمين العام (A/61/85 و A/61/87 و A/61/314)

(د) تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني: تقرير الأمين العام (A/61/80)

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): لقد نجح العالم، حتى الآن من هذا العام، من وقوع كوارث طبيعية كبرى وهناك فرص جديدة للسلام، سواء كانت في أوغندا أو جمهورية الكونغو الديمقراطية أو تيمور الشرقية. ونتيجة لهذه الظروف المؤاتية، نقص عدد الحوادث التي تتطلب تقديم مساعدة إنسانية هذه السنة.

ويتيح هذا التوقف فرصة للأمم المتحدة كي تركز على أنشطتها التحضيرية في العديد من المناطق المعرضة للحوادث الطبيعية وتعزز الإصلاحات الإنسانية التي بدأت خلال مؤتمر القمة العالمي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ولقد نجح ذلك البرنامج الإصلاحي بالفعل.

وقام الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الكوارث، الذي أنشأته الجمعية العامة في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي، بالاستجابة في أوقات حرجة، وأنقذ حياة أناس في ٢٥ بلدا. وكان فعالا بصورة خاصة أثناء الأزمة اللبنانية هذا الصيف، إذ قام فورا بتمويل نقل المواد الإنسانية عبر لبنان في الوقت الذي لم تتوفر أموال من أي جهة أخرى. ومن الأهمية بمكان أن نواصل تطوير الصندوق ونضمن له التمويل التام في المستقبل.

وفي الأسبوع الماضي، لاحظ الفريق الرفيع المستوى الذي أنشاه الأمين العام والمعني بالاتساق على نطاق منظومة

يتعهد الاتحاد الأوروبي بالنهوض بجدول الأعمال لإصلاح الشؤون الإنسانية بغية تعزيز استجابة أكثر توفعا وفعالية، بما في ذلك تطوير قدرة أكبر على التوقع والاستجابة الدائمة، كذلك تحسين القدرة على التنسيق والتمويل المتوقع. ويود الاتحاد أن يعيد التأكيد على الدور القيادي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في العمل الإنساني، ويرحب بالتحسينات التي طرأت على الاستجابة الإنسانية الجارية الآن كنتيجة لجهود الإصلاح. ومع ذلك، هناك حاجة لعمل مشترك وحاسم من أجل مزيد من تحسين العمل الإنساني ومنع وقوع الأزمات من البداية. والاتحاد الأوروبي قلق بشكل خاص بسبب تدهور الأوضاع الإنسانية والأمنية في السودان، خصوصا في دارفور، وفي سري لانكا.

إن المبادئ الإنسانية المتمثلة في الحياد، والنزاهة والاستقلال تبقى أحجار الزاوية في توفير المساعدة الإنسانية التي يتعين أن تبنى على الحاجة. ذلك ما يجعل المساعدة الإنسانية فريدة من نوعها ويجعلها أمرا، نحن العاملين في المجال الإنساني، نلتزم به. والاتحاد الأوروبي نصير فعال للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان وقانون اللاجئين، بما في ذلك حماية المدنيين والعاملين في المساعدات الإنسانية.

وتقع المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين على عاتق الحكومات الوطنية. وفي ذلك الصدد، نذكر أيضا بنتائج مؤتمر القمة العالمي العام الماضي حول مسؤولية الحماية. وبناء على تلك المسؤولية التي تقع على عاتق الحكومات الوطنية، يود الاتحاد الأوروبي أن يبحث بقوة جميع الحكومات وأطراف الصراع على ضمان الوصول الآمن وبدون عراقيل للمساعدة الإنسانية وحماية السكان المتضررين. وإن حماية العاملين وأمنهم، في الميدان والمقر، ذات أهمية قصوى. فالهجمات التي تطال العاملين في المساعدة الإنسانية لا يمكن، تحت أي ظرف، التغاضي عنها. والاتحاد الأوروبي يدين

أخيراً، تغطي المناقشة اليوم أيضا البند الفرعي (د) بشأن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني. هناك حاجة إلى دعم مادي كبير وطويل الأجل من المجتمع الدولي لأجل تفاذي مزيد من تدهور الحالة الإنسانية والاقتصادية في فلسطين. وبسبب استمرار عدم الاستقرار السياسي والمصاعب الاقتصادية، ووجهت وكالات الأمم المتحدة معظم نشاطاتها باتجاه المساعدة الفورية للحالات الطارئة.

وفيما نجري مشاوراتنا اليوم، دعونا نتذكر جميع الناس الضعفاء حول العالم الذين هم في حاجة إلى مساعدة إنسانية. إن جهودنا المشتركة من أجل تعزيز تنسيق نظام الأمم المتحدة للاستجابة لحالات الطوارئ ينبغي أن يبحث عن تخفيض المعاناة، وتحسين فرص البقاء في حالات الطوارئ. ويجب ألا نخيب ظن أولئك الذين يعتمدون على الأمم المتحدة بصفتها أملهم النهائي.

#### السيدة لنتونن (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية):

يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي، والبلدان المنضمان إلى عضويته بلغاريا ورومانيا، والبلدان المرشحة لعضويته تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والبلدان التي يحتل ترشيحها للعضوية البوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا؛ فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا تعرب عن تأييدها لهذا البيان.

يود الاتحاد الأوروبي أن يشكر الأمين العام على التقرير الذي قدمه لهذه الجلسة. في البداية، يود الاتحاد الأوروبي أن يقدم تعازيه إلى الدول المعنية، بحالات الطوارئ الإنسانية الأخيرة التي أدت إلى فقد الأرواح وسبل كسب العيش. ونود أن نحیی عمال الإغاثة الشجعان في الميدان وأن نبدي حزننا على الموظفين الذين فقدوا حياتهم أثناء إغاثة من هم في حاجة إلى إغاثة.

والمنسق الإنساني/نظام المنسق المقيم هو سبب رئيسي لنجاح تنسيق الاستجابة للحالات الإنسانية على المستوى القطري. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالتحسينات التي تمت بالفعل، بما في ذلك البرامج التدريبية المعززة وتأسيس شبكة من المنسقين الإنسانيين. والنهج الحديث لقيادة المجموعات الذي تم إطلاقه مهم كذلك حيث إنه يزيد من قوة التنسيق بتحديد الأدوار والمسؤوليات بشكل أكثر تنظيماً ضمن منظومة الأمم المتحدة. وذلك يسهل من تعزيز القيادة، والتنسيق، والتخطيط الاستراتيجي وتحديد الاحتياجات وفجوات الاستجابة.

ينبغي لنهج التجميع أن يكون عملية شاملة تشترك فيها جميع الجهات الفاعلة في الميدان الإنساني من أجل زيادة الكفاءة على مستوى الميدان. ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى مزيد من الجهود في ذلك الصدد، بما في ذلك تعزيز قدرات الاستجابة للحالات المفاجئة.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالجهود التي تبذل لتطوير وتحسين القدرات الاحتياطية للمساعدة الإنسانية. ومن وجهة نظرنا، يمكن أن يتضمن ذلك مزيداً من الترتيبات الدائمة مع الدول الأعضاء ومع المنظمات الإقليمية. وتتسم القدرات المحلية بأهمية خاصة في حالات الكوارث المفاجئة.

ومع الاعتراف بفائدة المشاركة الفعالة والتنسيق مع العناصر الفاعلة ذات الصلة في مجال المساعدة الإنسانية، يواصل الاتحاد الأوروبي دعم الشراكات المتينة مع العناصر الفاعلة المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، بما في ذلك حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ويشجع على إقامة المزيد منها.

المنظور الإنساني يجب أخذه في الاعتبار في السياسة والأمن وعمليات حفظ السلام، مع مراعاة أهمية المحافظة على الحيز الإنساني في البعثات المتكاملة. ويرى الاتحاد

بشدة جميع التهديدات وأعمال العنف ضد العاملين في المساعدات الإنسانية والأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها.

ويدعو الاتحاد الأوروبي إلى إنهاء جميع أنواع العنف فوراً، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف الجنساني. ويجب أن تقوم الدول الأعضاء بوضع التدابير الفعالة لمنع العنف الجنساني، وكذلك حماية ومساعدة ضحاياه. وينبغي أن يتضمن ذلك وضع وتطبيق فعال لما يلزم من تشريعات، ومعايير؛ وسياسات وموارد على جميع المستويات.

إن تقديم الجناة إلى العدالة أمر حيوي. ويؤكد الاتحاد الأوروبي، مرة أخرى، على الحاجة إلى مساءلة أولئك المسؤولين عن الأعمال غير القانونية، ويحث بقوة كل الدول على اتخاذ إجراءات أقوى للقضاء على الإفلات من العقاب، بما في ذلك عن طريق ضمان إجراء تحقيق كامل في أية أحداث ترتكب على أراضيها، وجلب المسؤولين عنها بدون تأخير إلى العدالة. ويدعم الاتحاد الأوروبي بقوة المحكمة الجنائية الدولية ويهيب بجميع الدول التي ليست طرفاً في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية أن تقوم بتصديقها أو الانضمام إليها بدون تأخير.

ويجد الاتحاد الأوروبي أن عدد اللاجئين في جميع أنحاء العالم يواصل انخفاضه وهو أمر مشجع، لكنه يعترف بأن حالة اللاجئين أصبحت أكثر تعقيداً وأمداً وأن عدد المرشدين داخلياً قد تزايد. وإن حماية ومساعدة المرشدين داخلياً يجب تعزيزهما على نحو شامل. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالدور الجديد الذي يضطلع به مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بصفته المسؤول عن إدارة مجموعة المخيمات والتنسيق بينها، وملجأً للحماية والطوارئ في حالات التشريد الداخلي بسبب الصراعات، ويتطلع إلى التوصل إلى مزيد من الوضوح بشأن التدابير التي تتخذ على نطاق المنظومة لمسألة المرشدين في الداخل.

الكوارث الطبيعية في ازدياد ووطأها منهكة، خاصة للمجموعات السكانية ذات الدخل المحدود. ونتفق تماما مع الأمين العام على أن الوقاية خير من العلاج. وتقوم الحاجة إلى استثمارات إضافية لتخفيض خطر الكوارث والانتقال من جهود إغاثة لا تُبذل إلا كرد فعل على الكوارث إلى جهود لبناء قدرة فعلية على مواجهتها. وينبغي للمانحين والبلدان المتضررة أن يوظفوا استثمارات أكبر في تدابير مواجهة الكوارث والاستعداد لها، بما في ذلك، بشكل خاص، في القدرات على المستوى الوطني والمستوى المحلي، التي لا تشمل فكرة إنقاذ الأرواح فحسب، بل أيضا الأصول وسبل كسب العيش. وينبغي إدماج جهود التخفيض من خطر الكوارث في استراتيجية التنمية المستدامة والحد من الفقر. ويكتسي التعاون الوثيق بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وبشكل خاص في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، إضافة إلى المؤسسات المالية الدولية، أهمية حاسمة في بناء قدرة على المقاومة طويلة الأجل وتنفيذ الأولويات التي وضعت في إطار عمل هيوغو.

إن إيجاد سبل لتحويل الأحداث المأساوية للكوارث الطبيعية والصراعات إلى فرصة للتنمية الطويلة الأجل والاستقرار مهمة تنطوي على تحدٍّ كبير. وتحتاج منظومة الأمم المتحدة إلى إيلاء مزيد من الانتباه إلى سد الفجوات الموجودة في معالجة حالات الانتقال من الإغاثة إلى التنمية. ويرحب الاتحاد الأوروبي بتعيين برنامج الأمم المتحدة الإغاثي لقيادة المجموعة المعنية بالإنعاش المبكر ضمن إطار قيادة المجموعات.

الانتقال الناجح لا يمكن إنجازه إلا بوجود التزام قوي لضمان أن يكون جميع أعضاء المجتمع قادرين على الاضطلاع بدور فعال في العملية. وإن إنجاز التنمية المستدامة لن يتم دون المشاركة الكاملة للنساء. ويود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد أن الجنس والعمر ينبغي أن يتم تضمينهما

الأوروبي أن لجنة بناء السلام يمكن أن تساهم أكثر في الاستجابة المنسقة للأمم المتحدة للدول الخارجة من الصراع. وقد شكل أول اجتماعين محددتين حسب البلد، عقدا في تشرين الأول/أكتوبر حول سيراليون وبوروندي، بداية مشجعة.

القدرة على التنبؤ وحسن التوقيت والإنصاف بالنسبة للتمويل الإنساني بحاجة إلى تحسين، فبعض الحالات الطارئة تعاني من نقص مزمن في التمويل أو حتى من الإهمال. وفي ذلك الصدد، يمثل تأسيس الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الكوارث تحسينا رئيسيا. ويشير تقرير الأمين العام إلى أن الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الكوارث ساهم باتجاه حسن التوقيت وتطوير التنسيق، وبشكل خاص على مستوى البلد. كما أنه ساهم في جعل توزيع المعونة أكثر إنصافا، بتلبية الاحتياجات الأساسية في حالات الطوارئ التي تعاني من نقص في التمويل، خاصة في أفريقيا. وقد ساهمت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لغاية الآن بأكثر من ١٨٠ مليون دولار للصندوق المركزي للاستجابة لحالات الكوارث وتم التعهد بالمزيد.

ويظل الاتحاد الأوروبي على التزامه بمبادرة المنح الإنسانية الحميدة ويشجع جهود جميع المانحين لتنفيذ المبادئ بصراحة. إن التنسيق الفعال بين المانحين أنفسهم سيساهم في رد أكثر تماسكا، وفي التقليل من الأعمال غير الضرورية والمتداخلة من قبل المانحين.

ويذكّر الاتحاد الأوروبي بالحاجة إلى تقديرات يُعَوَّل عليها ودقيقة وحسنة التوقيت، وإلى العمليات متعددة الوكالات للدروس المستفادة. فالجهود المبذولة لتحسين نوعية وشمولية عملية النداءات الموحدة ينبغي أن تستمر.

معالجة تعقيدات الكوارث وإنهاء حلقات نقاط الضعف يستلزمان الأخذ بنهج متكامل في إدارة الكوارث يتضمن، كما أشير إليه في تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/61/85، التخطيط للكوارث والتأهب لها، ومساعدة مستدامة لجهود الانتعاش والتعمير فيما بعد الصراع وإعطاء الأولوية لتخفيض المخاطر باعتباره مسألة عاجلة.

وليلوغ ذلك الهدف حددت حصيلة اجتماع القمة العالمي ثلاث مجالات واسعة لتحسين نظام المساعدة الإنسانية للأمم المتحدة. ودون المساس بأهمية التقدم بخطى متساوية في المجالات الثلاثة كلها، فإن الدول الأعضاء في الجماعة الكاربية تولي اهتماما خاصا في تحسين المرافق اللازمة للحصول السريع على التمويل في المراحل الأولية لحالات الطوارئ الإنسانية ولضمان الاستجابة المنصفة لحالات الطوارئ المهمة، أو لحالات الطوارئ التي تعاني من النقص المزمّن في التمويل.

وبصفتنا دولا جزرية صغيرة نامية معرضة للأعاصير، والفيضانات والزلازل، فإن تميمنا نفسها تعتمد على تواتر وحجم أحداث الطقس. ومع ذلك، كانت الاستجابة الدولية للكوارث التي ضربت في الماضي القريب جامايكا وغرينادا وغيانا وهايتي، على سبيل المثال لا الحصر، قاصرة. ذلك كان السياق الذي رحبنا فيه بافتتاح الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الكوارث في ٩ آذار/مارس كوسيلة لضمان استجابة يمكن التنبؤ بها بقدر أفضل وحسنة التوقيت للحالات الإنسانية الطارئة، والذي اعترفنا فيه بالعنصر الإبداعي بالنسبة لتقديم المنح في الصندوق المعزز.

الدول الأعضاء في الجماعة الكاربية مسرورة من عمل الصندوق خلال الأشهر الستة الأولى منذ افتتاحه.

في الاستراتيجيات الخاصة بالاستجابة في حالات الطوارئ وبرامج التعمير باعتبارها مسائل شاملة من المراحل الأسبق.

أخيرا، يود الاتحاد الأوروبي أن يعرب عن تقديره للسيد يان إغلند على جهوده المثابرة في السنوات الأخيرة في المجال الإنساني. ونود أن ننتهز هذه الفرصة لإعادة تأكيد دعمنا القوي له ولفريقه في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية لعملهم المهم. والاتحاد الأوروبي يظل ملتزما بالمساهمة في جعل الاستجابة الإنسانية أكثر تنسيقا وفعالية.

**السيدة روس (غرينادا) (تكلمت بالانكليزية):**

لي الشرف أن أتكلّم بالنيابة عن الدول الأعضاء في الجماعة الكاربية الأعضاء في الأمم المتحدة بشأن البند ٦٩ من جدول المعنون "تعزيز تنسيق ما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدة إنسانية ومن مساعدة غوثية في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة" وبشأن البند الفرعي (أ) "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ".

نرحب بتقرير الأمين العام عن بندي جدول الأعمال هذين، ونود أن ننتهز الفرصة لنهنئ منسق الإغاثة في حالات الطوارئ وموظفيه على عملهم الشاق وتفانيهم في مواجهة التحديات التي ظهرت خلال السنة المنصرمة هذه.

التقارير المنشورة عن الاتجاه التصاعدي للكوارث، مع آثارها الواسعة المدمرة، واحتمال استمرار هذا الاتجاه بسبب زيادة الضعف، تبعث على الإحباط. والأمر الذي يدعو إلى قلق أعظم في ذلك الصدد للدول الأعضاء في الجماعة الكاربية هو الزيادة المبلّغ عنها في وتيرة وشدة المخاطر المتعلقة بالمياه والأحوال الجوية.

الفريق الاستشاري ونلاحظ كذلك تقريره المؤرخ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ بشأن استعمال وإدارة الصندوق المركزي للاستجابة للطوارئ. وتوافق الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية أيضا على توصية الفريق الاستشاري بأن تبذل الدول الأعضاء كل جهد ممكن، لتحقيق بأسرع ما يمكن الهدف المتمثل في جمع ٥٠٠ مليون دولار الذي حددته الجمعية العامة، وترحب بدور الدعوة الذي ينوي الفريق الاضطلاع به من أجل التحقيق المبكر لذلك الهدف. وتشجع الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية أيضا الإسهام بأعلى مستوى ممكن في المؤتمر المقبل للأطراف المانحة للصندوق في ٧ كانون الأول/ديسمبر.

في عام ١٩٩١، أنشأت الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية برنامج لإدارة الكوارث لتنسيق الاستجابة للكوارث وإدارتها على المستوى الإقليمي. وتشمل وظائف الوكالة الكاريبية للاستجابة الطارئة في حالات الكوارث توفير المعلومات للمنظمات المهتمة بالكوارث التي تؤثر على المنطقة؛ والتخفيف من الكوارث، وإنشاء وصيانة قدرات على الاستجابة الكافية للكوارث، على أساس دائم، وسط دول الجماعة الكاريبية؛ وتعبئة وتنسيق الإغاثة في حالات الكوارث

وتقدر الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية دعم المجتمع الدولي المستمر فيما يتعلق بتخفيف الكوارث. ونشير بشكل خاص إلى التبرع الأخير من حكومة تركيا لتلك المبادرة الإقليمية بمبلغ ٤٠٠.٠٠٠ دولار للوكالة الكاريبية للاستجابة الطارئة في حالات الكوارث من أجل دعم البرنامج الأوسع للإدارة الشاملة للكوارث في المنطقة. وقد جاء ذلك التبرع في الوقت المناسب، حيث أنه وفر مرونة لدعم الفجوات في موارد البرنامج الأوسع للإدارة الشاملة للكوارث وسيستعمل من أجل دعم البرمجة القطرية، من بين أنشطة أخرى.

ونلاحظ، بشكل خاص، الصرف الفوري للأموال استنادا إلى نداءات للاستجابة السريعة لحالات في أفريقيا، وكذلك تخصيص الأموال للأزمات التي تعاني النقص في التمويل.

ومن أجل ضمان أن يظل الصندوق المركزي المتجدد للطوارئ أداة تمويل فعالة، فإن أرصدته يجب تغذيتها. وفي ذلك الصدد تحث الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية على تحويل التعهدات بالتبرع إلى التزامات تمويل ملموسة.

ثانيا، من المهم أن نذكر الغرض من الصندوق المركزي لحالات الطوارئ بوصفه آلية الملاذ الأخير والدور المكمل الذي يضطلع به لآليات النداءات الإنسانية وصناديق الطوارئ التابعة لفرادى الوكالات. وفي ذلك الصدد، تلاحظ الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية أن الصندوق تمكن من إكمال ترتيبات تمويل إنساني أخرى، خصوصا بمساعدة من برنامج الأغذية العالمي، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وكيانات أخرى، لتلبية الحاجات التي لم تلب، ودعم البرامج المنقذة للحياة. وبناء عليه، وفي ضوء دور الصندوق، كما هو منصوص عليه في تقرير الأمين العام، فإن التمويل من المانح إلى الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ أمر إضافي بجانب استجابة المانح لاعتمادات الطوارئ ونداءات الوكالات.

وتعنتم الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية هذه المناسبة لتذكر بالوظيفة المهمة التي يضطلع بها الفريق الاستشاري، على نحو ما حددها القرار ١٢٤/٦٠، وهي توفير الاستشارة للأمين العام بشأن استعمال وتأثير الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الكوارث. إننا نشيد بعمل

**السيد نيكيتوف** (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية):  
يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في منظمة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية (غوام) وهي أذربيجان، وأوكرانيا وجورجيا، ومولدوفا.

في البداية نود أن نشكر الأمانة العامة على التقرير المقدم في إطار البند ٦٩ من جدول الأعمال.

لقد شهد العام الماضي ارتفاعاً مستمراً في عدد الكوارث الواسعة النطاق كذلك عدد السكان المتضررين. وقد أظهرت الكوارث الإنسانية الأخيرة القدرة الكلية للمجتمع الإنساني على إطلاق استجابة هائلة عندما يدعى. ومع ذلك، من الواضح جداً أن نوعية تلك الاستجابة لا تزال بحاجة إلى مزيد من التحسن. فالاستجابة الإنسانية لا تلبي دائماً الاحتياجات الأساسية للسكان المتضررين في الوقت المناسب؛ وتتفاوت إلى حد كبير من أزمة إلى أخرى، كما أن مستويات القدرات الحالية ليست دائماً كافية لتلبية متطلبات حالات الطوارئ الكبرى التي تحدث في وقت واحد. وبينما نجد أن بعض العوامل المؤثرة على الاستجابة خاصة بفرادى الأزمات، تبدو بعض التحديات الرئيسية منتظمة في الطبيعة.

وتعتقد دول (غوام) أن زيادة تعزيز نظام الاستجابة الإنسانية الدولية الحالي وتحسين تنسيق المساعدات الإنسانية، وإتاحة سبل الوصول أمام العمل بشكل دائم من دون إعاقة، بالإضافة إلى تمويل الطوارئ المرنة والذي يمكن التنبؤ به، قضايا رئيسية.

وعلى المستوى الوطني، يمثل بناء القدرة المؤسسية ودعم الجهود الوطنية لتعزيز قدرات الاستجابة الإنسانية، بما في ذلك من خلال تشاطر أفضل الممارسات والخبرة ووضع خطط وطنية للتأهب للطوارئ، عناصر بالغة الأهمية للاستعداد والاستجابة المناسبين للكوارث.

ونرحب أيضاً بإبرام اتفاق التمويل من أجل الدعم المؤسسي وبناء القدرات لإدارة الكوارث في منطقة البحر الكاريبي بين الاتحاد الأوروبي والمنتدى الكاريبي. والمشروع الذي تبلغ تكلفته ٣,٤ مليون يورو يهدف إلى تعزيز وزيادة فعالية الوكالة الكاريبية للاستجابة الطارئة في حالات الكوارث وتحسين تنسيقها في إطار المنطقة؛ واستعراض وتنقيح تشريعات إدارة الكوارث الحالية بغية سن تشريعات ملائمة حيث تدعو الحاجة إليها؛ وتنظيم ودعم حملات للتوعية والإدارة الوطنية بالتعاون مع الوكالات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية والأطراف الأخرى التي تعمل في ذلك المجال؛ وزيادة استعمال تقنيات الاتصالات والمعلومات للتخطيط لحالات الطوارئ، مما يجعل برنامج الإدارة الشاملة للكوارث أكثر فعالية ويعزز قدرته على الإدارة وما يتصل بها من التدريس والبحث من خلال تبادل الدراسات والأبحاث الأخرى في ذلك المجال.

وترى الجماعة الكاريبية أن الدعم المقدم من اتفاق التمويل قطعاً لا يفيد في دعم الوكالة الكاريبية للاستجابة الطارئة في حالات الكوارث وتوسيع قدرات الموارد البشرية الخاصة بالمنطقة فحسب، ولكن بدرجة أكبر لكفالة تميئتنا الاقتصادية والاجتماعية.

وتعي الجماعة الكاريبية وعياً كاملاً بأن نجاح التمويل في المستقبل يعتمد على إرادة ودعم الدول الأعضاء بزيادة مساهمتها من أجل تحقيق هدف الثلاث سنوات المتمثل في تحصيل مبلغ ٥٠٠ مليون دولار والمصدق عليه من قبل الجمعية العامة. إن "تنفيذ شراكة عالمية من أجل التنمية" بصفته موضوع الدورة الحادية والستين يذكرنا بأنه يجب علينا جميعاً أن نعمل معاً ونقدم بعضنا بعضاً في جميع المجالات الممكنة.

إن دول (غوام) تشعر بالقلق إزاء الانتشار الخطير لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في الأزمات الإنسانية، مما يزيد من حسامة معاناة السكان المدنيين. ومما يثبط العزيمة، بشكل خاص، هو أن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) مقترنا مع المجاعة والكوارث الطبيعية يدفع قطاعات متزايدة دائما من الأمم نحو البؤس. يمكن للجهود التي تعالج هذه المشكلة أن تكون أكثر نجاحاً إذا دُعمت بإجراءات ملموسة من قبل الأعضاء، خاصة من خلال وضع استراتيجيات وطنية تعالج انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين موظفي العمل الإنساني وحفظه السلام الدوليين.

وعن الانتقال من الإغاثة إلى التنمية، لا يسعنا إلا أن نشير إلى نتائج كارثة تشيرنوبل. فالآن بعد مضي ٢٠ عاماً على الحادث المأساوي، لا يزال تأثير تلك الكارثة على حياة الملايين من الأشخاص المتضررين يشكل تحدياً هائلاً في المنطقة.

ونولي أهمية خاصة لدور الأمم المتحدة في تعزيز الاستجابة الدولية لعواقب كارثة تشيرنوبل. ونشكر الوفود التي شاركت في جلسة عامة كرست للمسألة عقدت في ربيع هذا العام في إطار الدورة الستين للجمعية العامة لتكريم ضحايا كارثة تشيرنوبل ولرفع الوعي العام بشأن العواقب الطويلة الأجل لكارثة تشيرنوبل. ونقدر مساهمات جميع الدول الأعضاء ومنظمات منظومة الأمم المتحدة، فضلاً عن ممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص ومجتمع المانحين في تنمية التعاون بغية تخفيف آثار كارثة تشيرنوبل وتقليلها إلى أدنى حد.

**السيد الشمسي** (الإمارات العربية المتحدة): السيدة الرئيسة، يسعدني أن أتقدم لك ولأعضاء مكتبكم الموقرين،

إننا نحتاج إلى تنسيق أفضل للجهود الدولية في الميدان من قبل الأمم المتحدة تفاعلياً للازدواجية غير الضرورية ولزيادة كفاءة المنظمة. كما ينبغي زيادة تطوير وتعزيز المهارات والقدرات الإنسانية للمنسقين من العمل الإنساني والسكان في البلدان التي تواجه خطر الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الإنسانية.

ويجب ألا تكون المساعدة والتمويل في المجال الإنساني مقصورين على الاستجابة العاجلة للأزمات. بل يجب أن تؤخذ بالاعتبار الاحتياجات الطويلة الأجل في مرحلة الانتقال. وتجب معالجة فجوات القدرات في آليات الأمم المتحدة للتنسيق في المراحل الانتقالية بشكل مناسب لضمان الاستجابة الفعالة لاحتياجات الانتقال.

لذلك نرحب بالجهود المستمرة التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة الإنسانية لزيادة تحسين وتعزيز تنسيق الاستجابة الإنسانية. ونعتقد أن نهج قيادة المجموعات خطوة إلى الأمام تجاه تحسين القابلية للتنبؤ، والمساءلة وفعالية الاستجابة الإنسانية. والتمويل المناسب في الوقت المناسب للأنشطة المتعلقة بالمجموعات على المستويين العالمي والقطري يتسم بأهمية بالغة لفعالية ذلك النهج.

وإذا ما نظرنا إلى الوراء، إلى تطورات العام الماضي، يجب أن نعترف باستمرار التحديات الإنسانية الصعبة. فتقييد سبل الوصول أمام العمل، وعدم الالتزام بالقانون الإنساني الدولي والمبادئ الإنسانية، والهجوم المستمر على الموظفين الإنسانيين يمكن أن يذكر مرة أخرى في ذلك الصدد، لكن الأمر الأكثر إزعاجاً أن شواغل إنسانية مثل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والاستغلال الجنسي للمدنيين والاعتداء عليهم أثناء الأزمات الإنسانية يجيمان بضخامة على الأفق.

بما فيها وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين واللجنة الدولية للصليب الأحمر والهيئات التنموية، حيث تعهدت الدولة بالتبرع لهذه الهيئات بمبلغ ١,٠٣٨ مليون دولار للعام القادم ٢٠٠٧.

ولتعزيز تنسيق الجهود الدولية في هذا المجال انضمت دولة الإمارات العربية المتحدة في أيار/مايو ٢٠٠٦ إلى مجموعة الشراكة في الأمم المتحدة للدول المانحة ومجموعة دعم المانحين، وهي الهيئة المشرفة على إدارة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية التي تتألف من أكثر الدول نشاطاً في مجال التبرعات الإنسانية في العالم.

ودعماً للجهود الدولية في مواجهة الكوارث الطبيعية، أنشأت الدولة "مدينة دبي للإغاثة" لتوفير التسهيلات والخدمات المتكاملة للمنظمات الإنسانية المحلية والدولية. كما حرصت على تعزيز إمكانيات البلدان المتأثرة في مواجهة الكوارث ودعم الأبحاث والجهود الرامية إلى تعزيز قدراتها على التنبؤ بالكوارث واحتواء آثارها ودعم البنية التحتية فيها. وحرصاً من الدولة على تقليل التغيرات المناخية الضارة بالبيئة، فقد صدّقت على بروتوكول كيوتو للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري والحد من الانبعاثات، واتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون وبروتوكول مونتريال الخاص بالمواد المستتزة لطبقة الأوزون، وباشرت بتنفيذ استراتيجية وطنية للحد منها.

وقد ساهمت دولة الإمارات العربية المتحدة وهيئة الهلال الأحمر الإماراتي، خلال الفترة من ٢٠٠٤-٢٠٠٦ بحوالي ٧٧٥ مليون دولار لدعم وتعزيز الجهود الدولية لمساعدة ضحايا تسونامي، والزلازل الذي ضرب باكستان وجنوب الهند وإعصار كترينا في الولايات المتحدة، والزلازل الذي أصاب إندونيسيا في أيار/مايو ٢٠٠٦ ولإعادة إعمار

باسم وفد دولة الإمارات العربية المتحدة، ببالغ الشكر والتقدير لجهودكم الطيبة في إدارة أعمال هذا الاجتماع. كما أود أن أعرب عن تقديرنا لمعالي الأمين العام على تقاريره القيمة حول هذا البند.

إن الدمار والخسائر البشرية التي ألحقتها الكوارث الطبيعية والصراعات خلال السنوات الماضية بعدد من البلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء، وما حققه التعاطف والتجاوب العالمي لغوث تلك البلدان، أكد لنا بما لا يدعو إلى الشك أهمية وفعالية التكافل والتعاون الدولي لمواجهة تداعيات الكوارث واحتواء آثارها المدمرة، وإعانة المتضررين على استئناف حياتهم الطبيعية في أسرع وقت ممكن. ومن هذا المنطلق فإن دولة الإمارات العربية المتحدة تؤكد على الدور الأساسي للأمم المتحدة في تعزيز وتنسيق المساعدات الإنسانية والغوثية الطارئة وطويلة الأمد، وتثمن جهود المنظمة وكل العاملين في مجال المساعدات الإنسانية.

ونؤكد في هذا السياق على أهمية تنفيذ توصيات المؤتمرات الدولية المعنية بالتنسيق لمواجهة الكوارث من خلال استراتيجية دولية للتعامل معها في كل المراحل، بدءاً بالإنذار المبكر ومروراً بمرحلة الإغاثة ووصولاً إلى مراحل إعادة البناء ثم التنمية، بما في ذلك اتخاذ التدابير اللازمة لمساعدة الدول الفقيرة في بناء قدراتها الوطنية لمواجهة الكوارث الطبيعية وتداعيات الحروب.

تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة واحدة من أكثر البلدان مساهمة في مجالات المساعدات الغوثية والإنسانية الطارئة وطويلة الأمد في كافة مناطق العالم، عبر التبرعات والمعونات المالية والعينية، التي يذهب الجزء الأكبر منها إلى تلك البلدان عن طريق ترتيبات ثنائية مباشرة بينها وبين الدولة، مع حرصها على الوفاء بكافة التزاماتها المالية لهيئات الأمم المتحدة المعنية بالمساعدات الإنسانية والأنشطة التنموية

للسكان، بالإضافة إلى المجازر والعقاب الجماعي واحتياح المدن والقرى، ومصادرة الأراضي الزراعية ومصادر المياه، وتدمير الممتلكات، وتشديد جدار العزل التوسعي، الأمر الذي تسبب في قتل وإعاقة آلاف الأشخاص، ومضاعفة أعداد المشردين داخليا، وكبد الاقتصاد الفلسطيني خسائر فادحة جعلت أكثر من ثلثي السكان يعيشون تحت مستوى الفقر، ونصف الأطفال يعانون من أمراض سوء التغذية، مهددا بانفجار كارثة إنسانية خطيرة.

ومن هنا فإننا ندعو الأمم المتحدة، وخصوصا مجلس الأمن، إلى تحمل مسؤولياتها في حماية الشعب الفلسطيني وإلزام إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، بالوقف الفوري لاعتداءاتها وجرائمها، ورفع الحصار عنه، والتوقف عن تشييد الجدار التوسعي غير القانوني، وتفكيك ما شُيد منه امتثالا لقرارات الشرعية الدولية ومبادئ القانون الإنساني الدولي، واستئناف مفاوضات السلام استنادا إلى القرارات الدولية ذات الصلة ومبادرة السلام العربية التي أقرت في بيروت.

كما نؤكد على ضرورة استمرار الأونروا بتحمل مسؤولياتها في تقديم الخدمات للاجئين في جميع مناطق عملياتها واستمرار الدعم المالي اللازم لبرامج نشاطاتها الاعتيادية والطارئة. كما نحث الدول المانحة، على استئناف تقديم مساعداتها للشعب الفلسطيني وحكومته للحد من معاناته إلى أن يتم إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأراضيه وإنشاء دولته المستقلة فلسطين وعاصمتها القدس الشريف.

**السيد سين (الهند)** (تكلم بالانكليزية): نود أن نشكر الأمين العام على التقارير التي أعدت للمناقشات في إطار هذا البند من جدول الأعمال. كما نشكر وكيل الأمين العام، السيد يان إغلند، على عرضه تلك التقارير. وإننا نقدر

البلدان المتضررة من الصراعات كأفغانستان والعراق والبوسنة والهرسك ولبنان. وبلغت قيمة البرامج الإنسانية وعمليات الإغاثة التي نفذتها هيئة الهلال الأحمر حتى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ في (١٠٠) بلد في كل قارات العالم، أكثر من ٢٧٥ مليون دولار. كما تعهدت الدولة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ باستئناف برنامج التضامن الإماراتي لإزالة الألغام من الجنوب اللبناني وإزالة ما تبقى منها من أراضيه.

وتولي دولة الإمارات العربية المتحدة أهمية قصوى لدعم ومساعدة الشعب الفلسطيني وحكومته، وتخفيف معاناته خلال أزمته الإنسانية الناشئة عن الاعتداءات الوحشية التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلية. وقد بلغت قيمة المساعدات التي قدمتها الدولة للفلسطينيين من عام ٢٠٠٠ إلى بداية عام ٢٠٠٥ نحو ٨٢٩ مليون دولار، فضلا عن المساعدات الإنسانية الأخرى والمساعدات المقدمة من خلال الوكالات المعنية في الأمم المتحدة، لتلبية الحاجات والمتطلبات الحياتية المستعجلة لهم وإعادة بناء المدن التي دمّرتها الاعتداءات الإسرائيلية الغاشمة

وفي تموز/يوليه ٢٠٠٥ اعتمدت الدولة ١٠٠ مليون دولار لبناء مدينة خليفة بن زايد على أنقاض المستوطنات الإسرائيلية التي تم إحلاؤها في غزة. وتجاوز حجم المشاريع الإغاثية والخدمية التي نفذتها هيئة الهلال الأحمر الإماراتية في فلسطين، ١٢٢ مليون دولار بالإضافة إلى المساعدات العينية الأخرى.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة يساورها قلق بالغ إزاء تفاقم الأوضاع الإنسانية للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة نتيجة للحصار الاقتصادي والسياسي والعسكري الذي فرضته قوات الاحتلال الإسرائيلية عليه والذي منع وصول المساعدات الإنسانية والاقتصادية

الطلبات. فمع أننا نقدّر الحاجة إلى إتمام العمل الكتابي المطلوب قبل توزيع الأموال، هناك حاجة إلى التوازن حتى لا يتقل كاهل البلدان النامية بالعمل الكتابي المكثف فيما تكون قدرات سلطاتها مستنفدة في مواجهة آثار كارثة ما.

ولقد تابعنا باهتمام الملاحظة حول اجتماع الفريق الاستشاري للصندوق المركزي، الذي انعقد في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. ونعلم أن ذلك الفريق قدم بعض التوصيات الموضوعية بالمزيد من التحسينات عن طريق النظر في رسالة تفاهم جامعة، وتفويض السلطة واستحداث نماذج موحدة إضافية. وأكد الفريق أيضا أهمية وجود نهج موجه ميدانيا. ونود أن نقترح أن يدرس منسق الإغاثة في حالات الطوارئ توصيات الفريق الاستشاري وأن يقدم توصياته بشأنها إلى الدول الأعضاء للنظر فيها.

والهند ملتزمة بالمبادئ الإرشادية لتوفير المساعدة الإنسانية المتضمنة في مرفق القرار ٤٦/١٨٢. ونعتقد أنه يجب توفير تلك المساعدة وفقا لمبادئ الإنسانية والحياد والتجرد. ونستذكر أن هذه المبادئ تفرض الاحترام الكامل لسيادة الدول، وسلامتها الإقليمية ووحدها الوطنية، وأن المساعدة الإنسانية ينبغي تقديمها برضى البلد المتضرر وعلى أساس مناقشة مبدئية منه.

وفي هذا السياق، يساورنا القلق إزاء توصيات التقرير بشأن وصول المنظمات الإنسانية، التي لا تتفق مع نطاق المبادئ الإرشادية للقرار ٤٦/١٨٢. لكننا تشجعنا بالإنجازات التي حققتها الأمم المتحدة بتأسيس الصندوق المركزي. ويمكن توطيد تلك المكاسب والبناء عليها بالحفاظ على الحياد والطابع غير السياسي للمساعدة الإنسانية. وإن لجنة الصليب الأحمر الدولية، في تعليقها على اتفاقية جنيف الرابعة، تصف عبارة "الإنسانية" بأنها "إبداء الاهتمام

النهج الصريح المتبع في التقرير، الذي يحدد المجالات التي تقتضي التحسين حين يصف التطورات الإيجابية.

افتتح الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ في آذار/مارس من هذا العام لمعالجة القلق إزاء تخصيص الموارد وتوافرها للمساعدة الإنسانية ولتمكين الأمم المتحدة من توفير تلك المساعدة في الوقت المناسب وبالتساوي فيما بين حالات الطوارئ. وقد دعمت الهند بقوة تلك المبادرة انطلاقا من اقتناعها بأنها من خلال هذا التدبير الإصلاحي يمكنها أن تكون في وضع أفضل لمساعدة البلدان النامية ساعة حاجتها في أعقاب كارثة ما. وأظهرت الهند تضامنا مع الجهود الدولية الرامية إلى تلبية احتياجات البلدان النامية إلى مساعدة إنسانية طارئة بتعهداتها بالتبرع بمبلغ مليوني دولار للصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ لدى إطلاقه في نيويورك، وقد تم دفع نصف هذا التعهد في وقت سابق.

وكما وعد الأمين العام، جرى تزويد الدول الأعضاء بمعلومات مفصلة عن استخدام هذا الصندوق. ويوضح التقرير أن الصندوق أحرز تقدما نحو أهدافه المتمثلة في تعزيز العمل المبكر والاستجابة السريعة لتقليص الخسائر في الأرواح وفي إثراء المساعدة الإنسانية من الأمم المتحدة لتلبية الاحتياجات الماسة في أعقاب الكوارث وحالات الطوارئ غير الممولة بشكل كاف.

إننا نعلم أن منسق الإغاثة في حالات الطوارئ ركز على الحاجة إلى تخصيص أموال الصندوق المركزي وتوزيعها في الوقت المناسب. وعلمنا بارتياح أيضا أنه على الرغم من كون تنفيذ أعمال الصندوق لا يزال في مرحلة مبكرة، فقد يسر توفر المساعدة الإنسانية في غضون ٧٢ ساعة. ونحن نشجع منسق الإغاثة في حالات الطوارئ على مواصلة جهوده لمعالجة التأخيرات الإدارية وتبسيط عمليات تقديم

وشكلت السلطة الوطنية لإدارة الكوارث أفرقة أساسية لصياغة استراتيجية ومبادئ توجيهية لتخفيف آثار كوارث مثل الزلازل، والأعاصير، والفيضانات والكوارث الكيميائية والصناعية. ويجري تنفيذ مشروع إدارة مخاطر الكوارث بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ١٦٩ منطقة معرضة بدرجة عالية للكوارث الطبيعية، وتشمل العناصر الهامة للاستعداد المجتمعي وبناء القدرة المجتمعية. وقد بدأت عملية إنشاء أفرقة استجابة للكوارث بقصد توفير استجابة متخصصة، كما يجري النظر في الاحتياجات التجهيزية والتدريبية.

الاقتصاد السياسي للمساعدة الإنسانية أوسع بالطبع، إذ يتناول مسائل أخلاقية مثل مبدأ العمل السليبي، الذي ينص على أن التقاعس عن العمل وترك الموت والكارثة يقعان أمر يعادل بسوئه التسبب فعليا بالموت والكارثة؛ والتنمية الاقتصادية، لأن الفقراء هم الذين يتحملون غالبا وطأة الكوارث الطبيعية؛ والعلم والتكنولوجيا، إذ أن الهند خففت فيها أجهزة الإنذار المبكر بالسوائل من عواقب الأعاصير إن لم تكن قد قضت عليها كلية، ونأمل أن تفعل الشيء نفسه فيما يتصل بأي تسونامي مستقبلي. ونحن مستعدون دائما للمشاركة في هذه التكنولوجيا مع البلدان النامية.

ونلاحظ أن التقرير، بناء على رغبة الدول الأعضاء، يوصي بمجالات أخرى لتحسين توصيل المساعدة الإنسانية من الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال تحسين أنشطة الأمم المتحدة للتنسيق على الصعيد الميداني. ويذكر التقرير نهج قيادة المجموعات باعتباره جهدا في ذلك الاتجاه، ويوصي الوكالات الرائدة للمجموعة بأن تتعاون تعاوننا وثيقا مع الشركاء الحكوميين على صعيد البلد. ونعتقد أن هناك حاجة إلى المزيد من المعلومات عن هذا النهج وإلى فهمه، خاصة من منظور الدول المتلقية التي طبق هذا النهج عليها حتى الآن.

بوضع الإنسان باعتباره مجرد كائن بشري، بغض النظر عن قيمته كعسكري أو سياسي أو فني أو أي عنصر آخر“ و”غير متأثر بأي اعتبار سياسي أو عسكري“.

ملكية البلد أمر أساسي، وينبغي أن تكون حقيقية وليس زائفة. فالمساعدة الإنسانية تهدف إلى مجرد إزالة المعاناة الفورية، وتضمن بالتالي أن هذا كله ينبغي أن يكون أسهل نسبيا.

ويبدو من التقرير أنه يقدم المبادئ التوجيهية حول النزوح الداخلي بصفتها معايير تتبعها البلدان. وقد وضعت بالاستناد إلى تجربة النزوح الجماعي في حالات الحرب والصراع. وأقرت تقارير الأمين العام في الماضي بأن مساعدة الأشخاص النازحين داخليا تتطلب معرفة وفهما للسياق المحدد الذي وقعت فيه الكارثة. وتعتقد الهند أن الحكومات الناجحة والمستقرة، التي لديها مؤسسات وطنية وشرعية قوية، تستطيع العناية بالأشخاص النازحين داخليا، وهي تفعل ذلك. وهي أيضا في أفضل وضع يمكنها من فهم سياقها الوطني ومتطلباتها التشريعية الخاصة بها.

ويوصي التقرير بتعزيز القدرات المحلية والوطنية والإقليمية للاستعداد والاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية. وقد عززت الهند قدرة استعدادها واستجابتها للكوارث طوال السنوات القليلة الماضية. وحفزت آثار كارثة تسونامي تلك الجهود تحفيزا إضافيا. وارتأى قانون إدارة الكوارث نهجا كليا وشاملا لإدارة أية كارثة مع مزيد من التركيز على منعها والتخفيف من حدتها والاستعداد لها وبناء القدرة على مواجهتها. وقد أنشئت السلطة الوطنية لإدارة الكوارث، بقيادة رئيس الوزراء، مع النص على وضع ترتيبات تنظيمية مماثلة على مستوى الدولة والمنطقة. وكانت بعض البلدان قد اتخذت إجراء في هذا الشأن.

المثال، التزمت حكومة ولاية هيوغو في اليابان بالمساهمة بمبلغ ١٠٠ مليون ين للصندوق. وتؤدي عملية الاتصال بالحكومات المحلية والمجتمع المدني إلى تعزيز القدرة على التعامل مع المسائل الإنسانية. ولذلك، ستواصل حكومة اليابان دعم هذه الجهود.

ومن الأهمية الأساسية إجراء استعراض على النحو السليم للصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ، وذلك لمساعدته على الاستجابة للأزمات الإنسانية بشكل أنجح. ويتعين علينا أن نفعل ذلك بطريقة أكثر شمولية وانتظاماً، بما في ذلك من خلال دراسة التحديات والمشاكل التي تواجه الصندوق. وعلى سبيل المثال، ما هي المساهمة التي يقدمها الصندوق لتعزيز العملية الحالية لتقديم المساعدة الإنسانية التي تشمل، كما هو حاصل بالفعل، أدوات مثل عملية النداء الموحد والنداءات السريعة؟ ونحن بحاجة أيضاً إلى توضيح معايير تخصيص الموارد، ولاسيما في نافذة للطوارئ غير ممولة تمويلًا كافياً.

ويتمثل أحد التحديات التي يواجهها الصندوق، كما هو وارد بوضوح في تقرير الأمين العام، في تحسين السرعة التي تصرف بها الأموال، حتى يصبح الصندوق آلية فعالة لتقديم المساعدة في حالات الطوارئ. وتود اليابان أن تشارك في أي جهود بناءة لتحقيق ذلك الهدف.

ونود أن نعرب عن تأييدنا للنهج العنقودي الذي هو واحد من أعمدة الإصلاح الإنساني. فهو وسيلة مفيدة لتعزيز القدرة على الاستجابة، وزيادة فعالية المساعدة الإنسانية المتعددة الأطراف، وتحسين التنسيق. وعلى الرغم من أنه ما زال يتعين عمل الكثير، فإننا سعداء لسماعنا من العديدين العاملين في الميدان أن هذا النهج قد نجح في تتبع الأحداث بعد الزلزال في باكستان، وغيره من الأزمات الإنسانية.

وانسجاماً مع المبادئ الأساسية التي توجه عمل الأمم المتحدة على صعيد البلد، نوصي بتطبيق هذا النهج على مستوى البلد برضى الحكومة الوطنية للدولة المتضررة وتحت قيادتها. وينبغي أن يُعرض على الدول الأعضاء تقييم لفعالية نهج المجموعة في تعزيز التنسيق فيما بين وكالات الأمم المتحدة، على أن تؤخذ في الحسبان التكاليف المالية المترتبة على تطبيق النهج ودمج مدخلات الدول المتضررة. وإننا نتفق مع الأمين العام على أنه يمكن اعتبار نهج المجموعة مجرد خطوة أولى وليس حلاً.

لقد سررنا أن التقرير أولى اهتماماً كبيراً لمسألة حالات الطوارئ التي تعاني من نقص مزمّن في التمويل. وننوه بأن التقرير يوصي بتطوير مؤشرات للمساعدة الإنسانية. ونحن نوصي بأن تجري مناقشة هذه المسألة بعناية على مستوى ما بين الحكومات، في المقام الأول.

**السيد شينيو (اليابان) (تكلم بالانكليزية):** أولاً وقبل كل شيء، ترحب اليابان بالجهود المستمرة الرامية إلى تحقيق الإصلاح في القطاع الإنساني الأمر الذي يؤدي إلى توفير مساعدة إنسانية وحماية للمحتاجين على نحو أفضل. ونشيد بوكيل الأمين العام إيغلند، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأعمال التي اضطلعاً بها، بالاقتران مع الشركاء الآخرين العاملين في المجال الإنساني لتحسين إمكانية التنبؤ بالأنشطة الإنسانية وزيادة فعاليتها. وستستمر اليابان في بذل قصارى جهدها، بالاشتراك مع بقية المجتمع الدولي، لتعزيز الإصلاح الإنساني.

ونرحب بإنشاء الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ، ونرحب أيضاً بالنتائج الإيجابية والمحددة لجهوده الرامية إلى تحقيق الأهداف الميمنة في قرار الجمعية العامة في العام الماضي. وإن توسيع قاعدة المانحين نتيجة إيجابية أخرى تحققت منذ إنشاء الصندوق. فعلى سبيل

الدولية وغيرها من المبادرات الأخيرة ومن خلال إشراك المجتمعات فيها.

وتود اليابان، بصفتها أمة ذات معرفة وتكنولوجيا واسعة النطاق فيما يتصل بالحد من الكوارث، أن تشارك بنشاط في التوصل إلى استراتيجية دولية معززة للحد من الكوارث، ونعتزم أن نقدم مساهمات في مداورات لجنتها الاستشارية البرناجية. وستشاطر اليابان ما تراكم لديها من تجارب وخبرات ومعارف في كوبي، حيث يوجد الكثير من المنظمات المتخصصة في الأنشطة المتعلقة بالكوارث وهي تعمل مع بلدان في آسيا وما وراءها.

ونشيد بالعاملين في الحقل الإنساني لاضطلاعهم بمسؤولياتهم الصعبة في ظل أحوال تسودها أزمات شديدة في أحيان كثيرة. ويجب علينا أن نبذل كل ما نستطيع من أجل توفير السلامة لهؤلاء الأفراد. ونود أن نؤكد أيضاً على أهمية تأمين إمكانية الوصول دون عائق إلى من يعانون من هذه الأزمات بهدف توفير المساعدة لهم. ومن أجل مساعدة المحتاجين، ستواصل اليابان، بالاقتران مع سائر المجتمع الدولي، الاشتراك بنشاط في الجهود الرامية إلى تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الوثوية في حالات الكوارث.

#### السيد تشولكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم

بالروسية): كان هذا العام شديد الأهمية للمجتمع الإنساني الدولي. فقد أعرب المجتمع الدولي عن عزمه على تحسين الآلية العالمية للاستجابة الإنسانية والارتقاء بها إلى مستوى تشغيلي جديد من الناحية النوعية. ويسرنا أن هذا العمل حقق النتائج المرجوة، كما يمكن أن نلمس من تقرير الأمين العام. وفي هذا الإطار، نود أن نشير إلى دور الأمانة العامة، وبخاصة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بقيادة رئيسه إيغلند.

والنهج العنقودي مفيد أيضاً في معالجة مسألة المشردين داخليا، في غياب منظمة دولية منوطة بها ولاية واضحة لمعالجة هذه المشكلة. وهنا أيضاً، نقدر إجراء تقييم شامل لفعالية النهج العنقودي الذي سيتم اتباعه وما يواجهه من تحديات. ونحن بحاجة إلى التشاور وتبادل المعلومات على أرض الواقع بين كل العوامل الإنسانية الفاعلة ذات الصلة من ناحية، وإلى القيادة القوية لتنفيذ هذا النهج على نحو ناجح من ناحية أخرى. وهذا هو سبب من الأسباب التي من أجلها تدعم اليابان الجهود المتواصلة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، لتعزيز دور ومهمة منسقي الشؤون الإنسانية. ونرى أن لامركزية السلطة، التي تتحقق بإعطاء منسقي الشؤون الإنسانية ولايات أقوى، ينبغي أن تدرس في هذا الإطار.

والحد من الكوارث دعامة أساسية للتنمية المستدامة، ولذلك فهو واحدة من المسائل الحيوية الأهمية التي من المهم أن تعالجها الأمم المتحدة. وحتى في الوقت القصير الذي انقضى منذ انعقاد المؤتمر العالمي للحد من الكوارث في كوبي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وقعت كوارث جسيمة في أماكن كثيرة، بما في ذلك باكستان والفلبين وجافا بإندونيسيا، مما يبين الحاجة العاجلة إلى تنفيذ إطار عمل هيوغو.

وسييسر المرفق الجديد الذي بدأه البنك الدولي بشأن الحد من الكوارث بالتأكيد تنفيذ إطار هيوغو، ولهذا فنحن نرحب به. ونؤمن إيماناً قوياً بأنه سيتسنى تنفيذ إطار هيوغو على نحو أوفى ما إن تزداد قوة مكونات الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث. ونؤيد التوصية الواضحة الواردة في التقرير الأخير للفريق الرفيع المستوى التابع للأمين العام، المعنون "توحيد الأداء"، والتي تنص على أنه يتعين على سبيل الاستعجال تعزيز جهود الأمم المتحدة بشأن الحد من الأخطار، من خلال التنفيذ والتمويل الكاملين للاتفاقات

الشفافية في تشغيله. وتتطلع إلى صدور تقرير مستقل كل سنتين عن أعماله.

وقد أحطنا علما بتوصيات الفريق الاستشاري للصندوق عن مخصصاته المحتملة لدعم أنشطة الحد من الكوارث. ولسنا مقتنعين بصواب هذا النهج، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار وجود وعمل صندوق استئماني منفصل لمساعدات الإغاثة في حالات الكوارث تابع للأمم المتحدة.

ولا يمكن اعتبار الآلية الدولية للاستجابة الإنسانية جامدة حتى بعد هذه التحسينات الواسعة النطاق. وتدل البيانات الإحصائية على زيادة في تواتر الكوارث الواسعة النطاق، الطبيعية والتي من صنع الإنسان في العالم، وفي خطورة هذه الكوارث وعواقبها المتزايدة الحجم. وهذا معناه أن نواصل جهودنا للمحافظة على مستوى ملائم لهذه الآلية.

ولا نزال نرى إسناد الدور الرئيسي في هذه الجهود للأمم المتحدة ومكتبها لتنسيق الشؤون الإنسانية. ونرى أن يستمر هذا المكتب في إيلاء الاهتمام على سبيل الأولوية للمبادئ الأساسية لتقدم المساعدات الإنسانية، وهي الإنسانية والحياد والنزاهة، فضلا عن استقلالية الوكالات الإنسانية. علاوة على ذلك، ينبغي ألا يطغى أي من هذه المبادئ على المبادئ الأخرى. بل على العكس من ذلك، لن يحقق في رأينا أفضل النتائج الممكنة في توفير المساعدات لمن يحتاجون إليها سوى التنفيذ الشامل والمنظم لهذه المبادئ في الأنشطة الإنسانية.

ومن الواضح بدرجة متزايدة في الوقت الحالي أن من الضروري أن تكون لدينا القدرة على التنبؤ بحالات الطوارئ الناجمة عن الكوارث والتحضير لها مسبقا. ونؤيد اتخاذ التدابير لتعزيز آليات التخطيط والاستعداد للطوارئ التي تحدثها الكوارث. ومن الضروري تعزيز النظم الوطنية للإنذار المبكر وتقييم الأضرار والتخفيف من حدة الكوارث، وزيادة

وقد نجحت البلدان الأعضاء، من خلال تضافر جهودها، في تقوية قدرتها على الاستجابة للكوارث. إذ عززنا آلية تنسيق الشؤون الإنسانية، بادئ ذي بدء، في الميدان. ونرى أن إناطة السلطة ذات الصلة بمنسق الأمم المتحدة الإنساني المقيم، لتنسيق أنشطة الوكالات الإنسانية للأمم المتحدة في الميدان تتفق ومهمة كفالة الرد الإنساني الأكثر كفاءة. إلا أننا نرى أيضا أنه ينبغي للأفرقة القطرية للأمم المتحدة أن تقيم شراكة وثيقة مع الحكومات المضيفة، خاصة لأن الحكومات تضطلع بادئ ذي بدء بالمسؤولية عن رعاية مواطنيها، بمن فيهم المحتاجون، وتضطلع بالدور الرئيسي في تحديد الأولويات في استراتيجيات الاستجابة الإنسانية.

ويشكل ما يسمى بنهج المجموعات عنصرا هاما في تحسين آلية الرد في الميدان. وينبغي أن نطبقه بعناية، آخذين بعين الاعتبار الخصائص والظروف المحلية دون تطبيقه تلقائيا على بلدان أخرى. ويتعين على الأمانة العامة أن تفكر في أن الولاية التي منحتها لها الدول الأعضاء في هذا المجال تمثل في ملء الفجوات وليس في التصنيف في مجموعات في جميع المناطق.

وتتابع عن كذب إنشاء عمليات الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لحفظ السلام المشتملة على عناصر إنسانية. ونؤيد الأمانة العامة فيما تبذله من جهد للمحافظة على الجانب الإنساني والذود عنه.

وقد ترتب على التحسن النوعي في الاستجابة الإنسانية الدولية أيضا إنشاء الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الكوارث. وتتفق مع تقييم الأمين العام الإيجابي للأشهر الأولى من عمل هذا الصندوق. ونشعر بالارتياح للكيفية التي نظم بها الإبلاغ عن نفقات الصندوق، مما يكفل

الأمانة العامة، مناقشتها الرامية إلى إعادة تخصيص المسائل الإنسانية التي تعالجها الجمعية العامة.

وتعرب سويسرا عن سرورها بالتحسينات التي طرأت على قدرة منظومة الأمم المتحدة للاستجابة في حالات الطوارئ وبتعزيز الاهتمام الموجه حاليا للتنسيق الدولي في مجال المساعدات الإنسانية. وترى سويسرا أن كل عنصر رئيسي في منظومة الاستجابة الإنسانية الدولية، أي الأمم المتحدة والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية، يسهم في بلوغ الهدف المشترك وهو إنقاذ الأرواح والتخفيف من حدة المعاناة حين لا يتسنى منعها. وندعو لمزيد من التعاون بين الجهات الفاعلة الإنسانية من أجل زيادة الفعالية في هذا المجال.

ونرجو التشديد في الوقت ذاته على أن يستند العمل الإنساني إلى تقييمات واقعية للاحتياجات بالنسبة لحماية ومساعدة جميع الأشخاص المتأثرين، بدون أي تمييز ووفقا للمبادئ الإنسانية، وأن يستند أيضا إلى القدرة المعروفة لجميع الجهات الفاعلة الوطنية والدولية على أرض الواقع. ونود أن نؤكد مجددا أن المسؤولية الرئيسية عن حماية المشردين داخليا ومد يد المساعدة لهم تقع على عاتق الحكومات المعنية، التي بإمكانها الاسترشاد بالمبادئ التوجيهية بشأن التشرّد الداخلي. وقد أكد رؤساء الدول والحكومات أهمية هذه المبادئ مجددا في اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

وتؤكد سويسرا الدور الأساسي للمنظمات المدنية في تنفيذ المعونة الإنسانية، وخاصة في المناطق المتأثرة بالصراعات. وندعو الدول الأعضاء إلى الاستعانة بالصكوك القائمة التي تنظم التعاون المدني والعسكري في حالات الأزمات. ونشكر الحكومة النرويجية على مبادراتها بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، للدعوة

التعاون الدولي في هذا المضمار. ونرى أن الدور الرئيسي في هذا المجال يقع على عاتق الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث. ونرى من الضروري تكثيف التعاون الدولي من أجل تحقيق أهداف الاستراتيجية والوثائق الختامية للمؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث الطبيعية الذي عقد في كوبي.

في الختام، استكمالا لنقطة أثارها زميلي من أوكرانيا، يتصف هذا العام بأهمية لشعوب روسيا وبيلاروس وأوكرانيا. ذلك أننا في نيسان/أبريل الماضي أحيينا الذكرى السنوية العشرين للحدث المأساوي في محطة تشيرنوبيل للطاقة النووية، التي كانت أكبر كارثة من صنع الإنسان من حيث حجمها وتعقيدها ونتائجها. وفي ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة اجتماعا خاصا بذكرى ذلك التاريخ المؤلم. ويمثل هذا الحدث الهام في تاريخ الأمم المتحدة مرحلة جديدة في تطور التعاون الدولي بشأن تشيرنوبيل، الذي ينبغي أن تواصل الأمم المتحدة في تعزيزه أداء دور حافز وتنسيقي بنوع خاص. وتعرب عن عميق امتناننا لجميع الدول الأعضاء على تضامنها؛ ونعتبره بادرة على نجاح التعاون الدولي في هذا المضمار في المستقبل

**السيد موريه (سويسرا)** (تكلم بالفرنسية): تعلق سويسرا أهمية كبيرة على المناقشات والمفاوضات الحكومية الدولية بشأن تعزيز التنسيق المتعلق بمساعدات الأمم المتحدة الإنسانية في إطار الجمعية العامة.

وتدعو سويسرا منذ عدة سنوات إلى مزيد من التكامل بين هذا العمل والعمل الذي يقوم به الجزء الإنساني من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية. وفي هذه المرحلة، نرى أن بعض النتائج الإيجابية قد تحققت، وهو أمر مشجع فيما يتعلق بمستقبل الجهود التي تبذل في هذا المجال. وندعو الدول الأعضاء إلى أن تواصل، بدعم من

جميعها موضع ترحيب على طاولة التنسيق. ونأمل أن يتسنى للمناقشات الحكومية الدولية الجارية أن تساعد على توضيح قيمة النهج العنقودي الذي يمكن، إذا نفذ تنفيذًا شاملاً ودقيقاً، أن يعزز الخدمات الإنسانية، بإرساء عنصري إمكانية التنبؤ والمساءلة.

وما برحت الصراعات المدنية التي طال أمدها تسبب عدداً من أكبر حالات التشريد القسري في عصرنا. وتتعلق واحدة من أهم الفجوات وأطولها أجلاً في الاستجابة الإنسانية بحماية المشردين داخلياً. وتستهدف مبادرة القيادة العنقودية تناول علاج دور الأمم المتحدة في ذلك الصدد، وذلك باتباع أهم سبيل وهو إناطة دور عام عن حماية المشردين. بمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. وتؤيد الولايات المتحدة ذلك الدور الجديد.

ويتعلق عماد هام آخر من أعمدة جهود الإصلاح باختيار منسقي الشؤون الإنسانية وتدريبهم. وهذا عنصر حاسم الأهمية لتعزيز جهاز الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، ولكنه لم يحظ بعد باهتمام كاف. ونحن ندرك أن هذه مسألة معقدة تشارك فيها مجموعة من وكالات الأمم المتحدة، ولكننا نشجع منسق الإغاثة في حالات الطوارئ على مواصلة العمل من أجل تحقيق تحسينات ملموسة في هذا المجال.

وتفهم الولايات المتحدة أيضاً الحاجة الماسة إلى ضمان كفاءة نشر العاملين في الحقل الإنساني استجابة للالتزامات، وبالتالي توافق من حيث المبدأ على التوصية بإعداد ترتيبات إضافية أكثر فعالية. ونتطلع إلى الحصول على المزيد من التفاصيل بشأن الأسلوب المقترح لتعزيز القدرات الاحتياطية. ونحن على استعداد لأن نتشاطر خبرتنا في هذا المجال مع منظومة الأمم المتحدة ومع سائر الدول الأعضاء.

إلى عقد اجتماع رفيع المستوى في أواسلوا يوم ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر للدعوة إلى التنفيذ الفعال للمبادئ التوجيهية لعام ١٩٩٤، التي تم الآن استكمالها، بشأن استخدام الأصول الدفاعية العسكرية والمدنية في الإغاثة من الكوارث.

ويجب، كما يؤكد الأمين العام بحق في تقريره، تعزيز القدرات إزاء التأهب للكوارث الطبيعية على الصعيد المجتمعي، بالتعاون مع كل الأطراف المعنية، وعلى الصعيد الوطنية والإقليمية، والدولية، وفقاً لإطار عمل هيوغو. وتشعر سويسرا بالارتياح إزاء الجهود التي بادرت بها الأمانة العامة، بدعم من المنظمات المشاركة في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، لتعزيز الطويل الأجل لنظام منسقي الشؤون الإنسانية، الذي هو حجر الزاوية لزيادة فعالية الأمم المتحدة ومصداقيتها على الصعيد الميداني.

وأخيراً، يسرنا أن نلاحظ، فيما يتعلق بالبعد الجنساني في حالات الطوارئ، أنه سيصدر في القريب دليل للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات عن المنظور الجنساني.

**السيد ميللر (الولايات المتحدة الأمريكية)** (تكلم بالانكليزية): حدث قدر كبير من النشاط وكثير من التقدم في مجال الإصلاح الإنساني هذا العام، وبصفة خاصة عن طريق تحسين النهج العنقودي وتنفيذه، وزيادة تعزيز نظام منسقي الشؤون الإنسانية، وإنشاء الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ وتوسيعه.

وتؤيد الولايات المتحدة النهج العنقودي، الذي يعزز قيادة الأمم المتحدة عن طريق التكليف الرسمي بأدوار تنسيقية للأنشطة الإنسانية. وقد ساعد ذلك النهج على علاج بعض الفجوات الحرجة الطويلة الأجل في مجال التنسيق. ونود أن نؤكد على أهمية المشاركة والشمولية الواسعة النطاق في النظام العنقودي. ونأمل أن تكون المنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدولية، والجهات المانحة، والحكومات المضيفة

التحليل السديد وعلى التقديم الفعال للمساعدة الإنسانية عنصرا حاسم الأهمية للنجاح. إلا أنه لا يمكن، بدون إتاحة إمكانية الوصول التام دون عائق أمام الجهات الفاعلة الإنسانية، أن تنجح جهود حتى أقوى الاستجابات في الوفاء بالاحتياجات الطارئة. ولقد أصبحت الهجمات المتعمدة على العاملين في الحقل الإنساني عائقا هاما للمعونة التي تساعد على إنقاذ الحياة في الكثير من الأزمات. ويجب أن نعمل على ضمان سلامة وأمن العاملين في ميدان الإغاثة.

وأود، في الختام، أن أؤكد مجددا تأييد الولايات المتحدة للمبادئ الإنسانية الأساسية وهي الإنسانية، والحياد، والتزاهة، والاستقلال. فهذه المبادئ توفر الأساس للعمل الإنساني الدولي، ويجب أن نواصل الاسترشاد بها في جهودنا، ولا سيما في مسعانا للتصدي لمجموعة من التحديات التي نواجهها اليوم.

**السيد كامبل (استراليا)** (تكلم بالانكليزية): يواجه

المجتمع الإنساني الدولي، بصورة متزايدة، أزمات معقدة ومتغيرة. ويجب علينا، في معرض الاستجابة لذلك، أن نعمل على زيادة فعالية المساعدة الإنسانية، وكفالة القياس الدقيق لأثرها. وثمة ضرورة أخلاقية وتشغيلية لزيادة أثر المساعدة الإنسانية. وينبغي أن يكون بوسعنا أن نبرهن على أننا نفعل ذلك.

وتؤيد استراليا الدور المركزي الفريد للأمم المتحدة في توفير القيادة والتنسيق للإجراءات الإنسانية الدولية.

وسرنا أن تقرير الفريق الرفيع المستوى التابع للأمين العام والمعني بالتنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة أكد على أهمية دور الأمم المتحدة في الإجراءات الإنسانية، وأعطى زحما أكبر لجدول أعمال الإصلاح الإنساني. و لجدول أعمال الإصلاح الإنساني، بقيادة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية دور هام يضطلع به في تحسين

ولا يخامرنا شك في أن الصندوق المركزي للاستجابة في حالات الطوارئ يشكل بعد توسيعه أداة فعالة للرد السريع على حالات الطوارئ الإنسانية، وفي أن الصندوق يوفر وسيلة قيمة لاشتراك المزيد من المانحين. ولكننا أقل يقينا فيما يتعلق بقيمة الصندوق في معالجة حالات الطوارئ الممولة تمويليا ناقصا. ونحن بحاجة إلى تعريف أوضح، وإلى وضع معايير لتنظيم عمليات صرف المبالغ اللازمة في ذلك المجال. ولا يكفي أن يكون هناك نظام لتخصيص المبالغ على أساس النسب المثوية للتمويل الوارد من كل نداء من نداءات الأمم المتحدة. فليس بوسع كل النداءات أن تبين على نحو تام نطاق الأنشطة الإنسانية، كما أن بعضها لا يقتصر على الاستجابة لحالات الطوارئ. وفي حين أنه قد يكون من المثير للاهتمام إجراء مقارنة للاحتياجات فيما بين الأزمات الإنسانية، يجب ألا تغيب عن البال مجموعة المسائل المعقدة التي تؤثر على أوجه الضعف.

وتشعر الولايات المتحدة أيضا بالقلق إزاء المناقشات التي تشير إلى الحاجة إلى زيادة المساواة فيما يتعلق بالموارد، كهدف للمساعدة الإنسانية. فذلك يتنافى والافتراض الأساسي بأن الإجراءات الإنسانية تقوم على أساس الحاجة. ونؤيد تعزيز منهجيات تقييم الاحتياجات الإنسانية وتوحيد هذه المنهجيات، ولكننا نحذر من محاولة مقارنة الاحتياجات وأوجه الضعف في كل الأزمات. ومن المسلم به على نطاق واسع في أوساط الشؤون الإنسانية أن من غير المناسب وضع معايير عالمية لأوجه الضعف. ومن الأهمية بمكان أيضا توضيح أن معايير الأداء، كتلك التي حددها مشروع سفير، لا ترتبط وجوبا بتخصيص الموارد. فتكلفة المعونة في سياق معين لا يمكن أن تقارن بتكلفتها في سياق آخر بدون إجراء تحليل كامل لمجموعة واسعة من العوامل.

وتمثل قدرة الأمم المتحدة، وغيرها من الجهات الفاعلة الإنسانية العاملة على أرض الواقع، على إجراء

والتحويل أحد الأعمدة الهامة أيضا في جدول أعمال الإصلاح الإنساني. وكان للصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ أثر إيجابي على الاستجابة الإنسانية. وقدمت استراليا مبلغ ١٠ ملايين دولار استرالي للصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ، ونشعر بالسرور إزاء النتائج التي تم التوصل إليها حتى الآن. إلا أنه مازالت هناك أعمال يتعين القيام بها لتحسين الإجراءات وتعزيز تقييم الاحتياجات المقارنة لحالات الطوارئ الممولة تمويلًا ناقصًا. ونشجع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على مواصلة تعزيز الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ وتوسيع قاعدة مانحيه، بما في ذلك عن طريق اجتذاب مانحين من القطاع الخاص ومساهمات من مجموعة واسعة من الدول الأعضاء.

وتؤيد استراليا بقوة الجهود التي يبذلها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لبناء شراكات مع أوساط الشؤون الإنسانية على نطاق أوسع وفي داخلها. ونرى أن الشراكات الآن عماد رابع لجدول أعمال الإصلاح الإنساني. ومن رأينا أن المنتدى المعقود في تموز/يوليه للجمع بين كل العوامل الإنسانية الفاعلة كان خطوة هامة. وكانت الاتفاقات التي تمخض عنها إيجابية. ونتطلع إلى أن نسمع ما هو أكثر عن الطريقة التي سيتم بها المضي قدما في هذه الاتفاقات، وعن أثر الشراكات الأقوى على التأهب والاستجابة الإنسانيين. ونود أن نضيف أن الصلات مع الجهات العسكرية والشرطة المدنية تكتسي أيضا أهمية في الاستجابة الإنسانية، وينبغي بذل الجهود لتعزيز التنسيق مع هذين العاملين الفاعلين.

وما زال يجري، عن عمد، توجيه العنف ضد السكان المدنيين والعاملين في ميدان تقديم المعونة في حالات الطوارئ. ولن يتسنى وقف ذلك دون الدعم التام من الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها. ومما يثير قلق استراليا بصفة خاصة أن العنف القائم على أساس الجنس ما زال يمثل

القدرة على الاستجابة الإنسانية والتنسيق والتمويل. وتؤيد استراليا تلك الجهود وتشد بالتقدم المحرز في تحسين التنسيق من جانب الأمم المتحدة وتعزيز أثر المساعدة الإنسانية. إلا أن هناك أعمالا ما زال يتعين القيام بها لمواصلة تحسين الفعالية والتصدي للتحديات الرئيسية المتصلة بالإجراءات الإنسانية. وأود أن أبرز بضعة من المجالات التي ترى استراليا أنه يجب علينا أن نواصل تركيز جهودنا الجماعية عليها.

ويمثل نظام منسقي الشؤون الإنسانية جزءا حاسم الأهمية من جدول أعمال الإصلاح. ولقد شاركنا آخرين في المطالبة بتقوية نظام منسقي الشؤون الإنسانية، ونود أن نشيد بما تم من تغيرات وتحسينات. ونشجع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على مواصلة تطوير هذا النظام، بما في ذلك عن طريق اختيار وتدريب منسقي الشؤون الإنسانية والمنسقين المقيمين. ومن الأهمية بمكان زيادة تطوير الموظفين المتاحين لنشرهم وتعميق معارفهم. وإننا إذ نعمل ذلك، نشجع الجهود النشطة لتحسين التوازن بين الجنسين فيما بين المجموعة المتاحة من الموظفين.

ومن الضروري أيضا اتخاذ الخطوات لتحسين قدرة منظومة الأمم المتحدة وفرادى الوكالات في القطاعات الأساسية على الرد. ونرحب، في ذلك الصدد، بوضع نهج القيادة العنقودية، وسرنا أن نسهم في النداء العنقودي العالمي. وعلى حين أنه ما زالت هناك أعمال يتعين الاضطلاع بها لتطوير النهج العنقودي، فقد لمسنا الأثر الإيجابي الذي يمكن أن يترتب عليه - على سبيل المثال في الاستجابة للزلازل في باكستان ويوكارتا. كما أن النهج العنقودي آلية مفيدة أيضا لعلاج العيوب الرئيسية في القدرة على الاستجابة على الصعيد العالمي. ونحث مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وغيره في الأوساط الإنسانية على مواصلة تعزيز النهج العنقودي.

**السيد محبوب** (السودان): يود وفد بلادي في البداية الإشادة بالتقرير الذي قدمه الأمين العام حول البند ٦٩ المعنون "تعزيز تنسيق ما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدة إنسانية ومن مساعدة غوثية في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة، وكذلك تقريره حول البند ٦٩ (أ) "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ.

كما لا يفوتنا في المستهل ونحن نتداول هذا البند الهام أن نحیی جهود العاملين في الحقل الإنساني وتضحياتهم من أجل الوصول إلى المتضررين، ويود وفد بلادي أن يثمن عاليا الجهود التي تبذلها المنظمة ووكالاتها المتخصصة وأجهزتها المختلفة، ويخص بالتقدير مفوضية الشؤون الإنسانية، وأن يلاحظ بمشاعر التقدير المساهمات التي تتلقاها الحالات الإنسانية في السودان عند حلول الكوارث، والأزمات، من مساعدة وغوث.

إن وفد بلادي يود أن يشارك الجمعية العامة خلاصة تجارب بلادنا في مجال المساعدة الإنسانية، وهي تجربة رائدة يجب أن تستفيد منها المنظومة الدولية وكل الجهات الأخرى العاملة في المجالات الإنسانية في تعزيز قدراتها على التدخل في مثل هذه الحالات بما يكفل الفعالية القصوى والنفع الأمثل للمحتاجين، مع الالتزام الكامل بمبادئ العمل الإنساني.

إن بلادي بخلاف تجربتها الممتازة مع مقدمي المساعدات الإنسانية خلال العقود الماضية ظلت أيضا وفيه لالتزاماتها الإقليمية والدولية. والسودان من أكبر مستضيفي اللاجئين في أفريقيا، وقد أجزل شعبنا العطاء بدون من أو أذى، لإقالة عشرة اللاجئين وتقديم العون والمأوى لهم واقتسام اللقمة معهم. كما ساهم بلدي، بدوره، في درء كوارث الزلازل التي ضربت بعض الأقاليم القريبة والبعيدة، وفي تخفيف معاناة متضرري تسونامي في جنوب آسيا وجنوب

مشكلة حقيقية هامة في أثناء حالات الطوارئ الإنسانية وفي أعقابها. ونطلب إلى الأمم المتحدة أن تقوي عزمها على مكافحة العنف القائم على أساس الجنس. ومن الأهمية الحيوية أن نركز الموارد والجهود الضرورية على منع العنف القائم على أساس الجنس والمحاكمة عليه، بالإضافة إلى العمل من أجل معالجة أسباب هذا العنف. ونحث جميع الدول الأعضاء على كفالة أن تكون قوانينها الوطنية وآلياتها القضائية والاجتماعية مؤهلة لمنع العنف القائم على أساس الجنس، وعلاجه، والاستعجال بالتحقيق فيه والمحاكمة عليه، ودعم ضحايا هذه الأعمال.

وأود، قبل أن أختتم كلمتي، أن أعرب عن تقدير استراليا لوكيل الأمين العام يان إيغلند لما اضطلع به من أعمال على امتداد السنوات الثلاث الماضية على رأس مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبصفته منسقا للإغاثة في حالات الطوارئ. وفي حين أن السيد إيغلند سيتطلع بلا شك إلى التصدي لتحديات جديدة، نرى أنه يمكن أن يتأمل بفخر ما أحرزه من منجزات وما أحدثه من أثر فيما يتعلق بتقديم المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين إليها وتعزيز نظام الاستجابة. وباسم الحكومة الاسترالية، أود أن أعرب عن خالص تهانينا للسيد إيغلند على ما قدمه من إسهام بارز لمنظومة الأمم المتحدة وللتنمية الدولية. ونتمنى له النجاح في المستقبل.

وأخيرا أود أن أكرر تأكيد تأييد استراليا القوي لجدول الأعمال الحالي للإصلاح الإنساني. فلقد بدأت الإصلاحات تبرهن على ما تعد به من إمكانيات، والتحدي الذي يواجهنا الآن هو أن نكفل تحقيق تلك الإمكانيات في السنوات القادمة. ويجب أن نكفل استمرار الزخم والتقدم اللذين تم إحرازهما حتى الآن. ويجب أن نلتمس سبلا أخرى يمكن بها أن نواصل تحسين أثر المساعدة الإنسانية.

والاحتياجات الناشئة، وبإمكانها التعامل معها بالفعالية المطلوبة وبكلفة اقتصادية معقولة توفر موارد هامة يمكن توجيهها إلى المحتاجين.

إن تركيز العمليات الإنسانية على العون الغذائي المباشر بحاجة إلى إعادة النظر فيه لتجنب نتائج المدمرة للاقتصاد، وتأثيره السلبي على القدرات الإنتاجية، وتخفيفه لمصادر الغذاء المحلية، وتشجيعه لعزوف المزارعين والمنتجين عن الإنتاج، مما يوسع دائرة الفقر، ويخلق أنماطا استهلاكية غير مستحبة، ويعمق الأزمات ويطغى عملية الإنعاش والتعمير. ويود وفد بلادي، هنا، أن يشير إلى دراسة أجرتها الجهات المعنية في السودان، أكدت أن ٨٠ في المائة من الدعم الغذائي كان يأتي من الخارج خلال السنوات العشر الماضية. ولا يخفى الأثر السلبي لهذا الواقع على القدرات الإنتاجية للمجتمعات على المدين المتوسط والبعيد. لذا نؤكد على أهمية الشراء من السوق المحلي لإنعاشه وللتعويض عن خسارة الدخل القومي الناجمة عن تعطل أدوات الإنتاج في المناطق المتضررة بالكوارث والأزمات.

والتابع لحمل عمليات العون الإنساني في مناطق مختلفة من العالم يلاحظ أنها تتحكم فيها رغبات المانحين وليس الاحتياجات الحقيقية للمجموعات المتضررة. وهو أمر يحتاج إلى معالجة سريعة لضمان فعالية العون الإنساني وجدواه.

ومن ناحية أخرى، لا بد من التنسيق الوثيق والشفافية والمحاسبة والتعاون بروح من الشراكة بين المانحين والدول المتلقية. وفي سياق هذه الشراكة، لعله من المفيد للغاية، بل من الضروري، أن تقدم الدول المانحة إلى الدول المتلقية المعلومات الكاملة عن تبرعاتها المالية للعديد من المنظمات الإنسانية العاملة في تلك الدول، لتتمكن من متابعة كيفية إنفاقها، وتكتمل عملية المحاسبة من قبل المحتاجين

شرقها تضامنا مع شعوبها التي ترتبط بأوثق العلاقات مع السودان.

إن عمليات المساعدة الإنسانية لا بد أن تراعي التنسيق المباشر والتعاون الوثيق مع الحكومات والسلطات المحلية والمنظمات الوطنية، وأن تراعي سيادة الدول وتعامل معها بما يحفظ كرامة الشعوب وعزتها. فتعرض دولة ما لأزمات إنسانية تحتاج خلاها إلى العون والدعم من المجتمع الدولي يجب ألا يعني أبدا أن تنتهك خصوصيتها أو يتم تجاوز الكرامة الوطنية لشعبها. وفي هذا الصدد، يدعو وفد بلادي إلى مزيد من التنسيق الفعال بين الآليات العاملة في هذا المجال على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، مما يؤدي إلى تقاسم المسؤوليات والمهام من أجل استجابة أفضل إعدادا وأسرع ميقاتا. وهو يؤكد أهمية الالتزام بالمبادئ الهادية للعمل الإنساني، والتي وردت بوضوح في قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٢، وتكررت مرارا في قرارات أخرى. كما أنه يحث على إيجاد السبل الكفيلة بتعزيز احترام هذه المبادئ وتطبيقها.

ومن خلال استعراض تجربة العون الإنساني في السودان تتضح حقائق لا بد أن تتوقف عندها الجمعية العامة. ففي الكثير من الأحيان، أنفقت نسبة عالية تتجاوز ٦٠ في المائة من قيمة الموارد المخصصة للمساعدات على الترتيبات الإدارية لتوزيعها، الأمر الذي يفقد هذا التدخل المصدقية، ويضع المتلقي المحتاج إليها في أسفل قائمة اهتمام العملية الإنسانية. لذا يصبح من الطبيعي أن تتشاور بشكل جدي وعاجل بشأن أنجع السبل لتقليل التكلفة الإدارية وتصحيح الصورة الحالية. وفي المسعى ذاته، يجب إيلاء الاهتمام الكافي ببناء القدرات الوطنية وإشراك المنظمات الطوعية المحلية في العمل الإنساني والغوثي، وتوفير الموارد اللازمة لها بما يمكنها من التصدي السريع والمعالجة الفورية للكوارث، فهي أدرى بواقع المجتمعات المتضررة

وكما هو مطلوب في القرار ١٢٤/٦٠، افتتح الأمين العام الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ في آذار/مارس من هذا العام، بغية رفع مستوى الموارد، بحيث تستطيع منظومة الأمم المتحدة أن تساعد، بفعالية أكبر، البلدان المتضررة على مواجهة الكوارث الطبيعية المختلفة وبداية الإنعاش وأعمال إعادة التأهيل في الوقت المناسب. وبفضل الجهود المشتركة من الأطراف كافة، جمع الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ منذ إنشائه مبلغ ٢٧٣ مليون دولار، وقدم مساعدة غوثية فعالة وفي الوقت المناسب إلى ضحايا كوارث كبرى، استجابة لحالات الطوارئ في مناطق أزمات متعددة، مسجلا بذلك تقدما عظيما في مسيرته نحو تحقيق الأهداف التي رسمها لنفسه.

وشاركت الحكومة الصينية بفعالية في الإصلاح في مجال الإغاثة الإنسانية المقدمة من منظومة الأمم المتحدة ودعمته. وقد تعهدنا بمليون دولار للصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ كجهد محدد للإسهام في تخفيف معاناة وحسائر حكومات البلدان المنكوبة وشعوبها. ويعتقد الوفد الصيني أن إنشاء الصندوق المذكور إنجاز كبير للأنشطة الإنسانية للأمم المتحدة. وأنه سيعزز قدرة المنظومة على الاستجابة للحاجة إلى المساعدة الإنسانية وتقديم التمويل المبدئي اللازم لعمليات الإغاثة في حالات الطوارئ الكبرى.

وبناء على ما تقدم، لم تبلغ موارد الصندوق سوى ٥ في المائة من المجموع الإجمالي الذي تخطط الأمم المتحدة للحصول عليه من خلال آلية النداء الموحد. وبذلك لا يمكنه بأي شكل أن يقوم بالدور التقليدي الذي تؤديه تلك الآلية. والوفد الصيني يدعو المجتمع الدولي، والبلدان المتقدمة بصورة خاصة إلى تقديم إسهامات أكبر للصندوق، بحيث يمكنه أن يجمع المبلغ المستهدف، وقدره ٥٠٠ مليون دولار، في موعد مبكر. ونحن نأمل أيضا من منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها المعنية بالمساعدة الإنسانية أن تواصل استخدام آلية النداء

والأطراف المعنية الأخرى. وعمليات الإغاثة وتقديم المساعدات الإنسانية يجب أن تتم في إطار من الوضوح والابتعاد عن تنفيذ خطط غير واضحة تحت مظلة الإنسانية، حتى لا يتم إفراغ تلك العمليات من محتواها وجعلها آلية لصناعة الأزمات وتعميقها، إذ من شأن ذلك الانتقاص من هيبة الأمم المتحدة عموما.

ختاما، إن وفد بلدي، إذ يغتنم هذه السانحة، يود أن يؤكد استعداداته الكامل للتعاون غير المحدود مع الأمم المتحدة والأطراف المعنية الأخرى كافة، بكل الانفتاح والشفافية المطلوبين لإنجاح التنسيق والتعاون في مجال العون الإنساني، وصولا بالخدمات إلى المحتاجين حيثما كانوا بدون من ولا أذى ولا غرض خاص ولا تعقيد، تحقيقا لمقاصد التعاضد الإنساني الذي يحض عليه ميثاق الأمم المتحدة وشرائعها المختلفة.

**السيد ليو زيمين (الصين) (تكلم بالصينية):** يود الوفد الصيني أن يعرب عن تقديره للأمين العام على التقارير التي قدمها حول بند جدول الأعمال قيد النظر. وأود الإبداء ببعض الملاحظات في إطار هذا البند.

طوال السنة الماضية، كان هناك تكرار متواتر لأنواع مختلفة من الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ في جميع أنحاء العالم. وقد أودت بأكثر من ٩٢ ٠٠٠ روح عزيزة، وأصبح نحو ٣٠ مليون شخص بلا مأوى، وفقد أكثر من ١٠٠ مليون شخص وسائل رزقهم. وعلاوة على ذلك، أصيبت البنية التحتية بأضرار بالغة. وسبب ذلك كله معاناة قاسية وحسائر جسيمة لحكومات تلك البلدان وشعوبها. والتكرار المتواتر للكوارث الطبيعية يستدعي مساعدة إنسانية متزايدة من المجتمع الدولي ويشكل تحديا في مجال الإغاثة الإنسانية للأمم المتحدة.

شدة الكوارث وقدرات البلدان المتضررة على الإغاثة وتقديم المساعدة على أساس الاحتياجات والأولويات الفعلية لتلك البلدان.

وينبغي، علاوة على ذلك، إيلاء الاعتبار عند بدء تقديم المساعدة العوئية، للانتقال إلى الإنعاش وإعادة التأهيل. وينبغي في عملية تخطيط المشاريع وتنفيذها، وكذلك في عملية تخصيص الموارد واستخدامها، إيلاء الاحترام التام لرغبات البلدان المتضررة واستقلالها الذاتي، وملكيته لتلك العملية، وينبغي تعزيز الاتصال بين المانحين والبلدان المتضررة لكفالة فعالية المساعدة.

وتتمتع الأمم المتحدة بميزة واضحة ولديها تجربة ثرية في ميدان الإغاثة في حالات الكوارث ومنعها والحد منها. وينبغي لها في المستقبل تعزيز وإقامة شراكات مع المنظمات الدولية، والمؤسسات المالية، والمنظمات غير الحكومية الأخرى التي تنهض بأعمال الإغاثة الإنسانية. وينبغي أن يولي المجتمع الدولي أولوية أكبر للمساعدة الإنسانية من حيث الموارد والآليات والتكنولوجيا، وأن يستخدم وسائل علمية وتكنولوجية متقدمة ومعلومات متطورة لمساعدة البلدان والمناطق المعرضة للكوارث على إنشاء نظم للإنذار المبكر، وتعزيز قدراتها على تخزين اللوازم الضرورية، وعمليات النشر السريع، فضلا عن قدرتها على منع الكوارث الطبيعية والاستجابة لها.

والصين بلد نام معرض للكوارث. وبعد سنوات من الدراسة والممارسة، أنشأت الصين نظاما شاملا نسبيا لمنع الكوارث والحد منها، يتناسب وأحوالنا الوطنية. وتعلق حكومة الصين أهمية كبيرة على التعاون الدولي في الميدان الإنساني، وقامت استجابة لطلبات حكومات البلدان المتضررة ونداءات المجتمع الدولي بالمشاركة النشطة في عمليات الإغاثة الدولية في حالات الطوارئ. وقدمت، قدر

الموحد لاستكشاف مختلف السبل لكي تقدم المزيد من موارد الإغاثة للإنعاش الاقتصادي وإعادة التأهيل للبلدان المتضررة.

ونظرا لتواتر حدوث الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ في السنوات الأخيرة، شارك عدد متزايد من المنظمات والوكالات في جهود المساعدة الإنسانية على الصعد الدولية، والوطنية، وغير الحكومية. وعلاوة على ذلك، يحظى دور الأمم المتحدة التنسيق في مجال المساعدة الإنسانية باهتمام متزايد من الجميع. ولهذا يلزم زيادة تعزيز الدور القيادي لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية لتمكينه من الاضطلاع على نحو أنجع بدوره التنسيق. وينبغي تحديد ولايات ومسؤوليات مختلف المنظمات والوكالات تحديدا واضحا، والحد من تداخل الأعمال، حتى تستطيع الحكومات المتلقية للمعونة أن تحني أقصى قدر من الفائدة من المساعدة الدولية في جهودها للإغاثة، والإنعاش، وإعادة التأهيل بعد الكوارث.

وعلى الصعيد الوطني، نرحب بإنشاء نظام منسقي الشؤون الإنسانية داخل الأمم المتحدة وتحسينه. وينبغي أن يحصل المنسقون على التدريب والتوجيه الكافيين من أجل تعزيز قدرتهم على توفير الإغاثة والتنسيق على أرض الواقع، والقيام تحت قيادة حكومات البلدان المتضررة بتوفير المزيد من الدعم التقني لأنشطة الإغاثة.

وينبغي أن تضطلع حكومات البلدان المتضررة بدور قيادي في جميع جوانب أنشطة الإغاثة وكذلك في التخطيط للإنعاش وإعادة التأهيل. والتعاون الدولي والإقليمي وسيلة فعالة للبلدان المتضررة، لمواجهة الكوارث الطبيعية، وتعزيز قدرتها على الحد من الكوارث ومنعها. وينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي، لدى تقديم المساعدة الإنسانية للبلدان المتضررة، أن يتقيدا دائما بالمبادئ التوجيهية المتمثلة في الإنسانية، والحياد، والتزاهة، وأن يجريا تقييما وافيا لمدى

إلى حقيقة واقعة. بيد أنه لا يمكننا أن نأخذ ذلك على أنه أمر مسلم به. فما زالت الأزمات المتواصلة التي تؤثر على حياة الملايين من الناس تضعف قدرتنا الجماعية على الاستجابة الإنسانية.

وعلى الرغم من حدوث عدد من التطورات الإيجابية، فما زالت التناحرات بين وكالات الأمم المتحدة باقية، وما برح التعاون مع المنظمات غير الحكومية وغيرها من الشركاء يتعرض لضغوط في أحيان كثيرة. وما فتئت الصراعات، كتلك الدائرة في دارفور، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وشمال أوغندا، وسري لانكا تذكرنا بالخسارة التي يلحقها العنف بالسكان المدنيين. ويشكل الزلزالان اللذان وقعا في باكستان وإندونيسيا تذكرة قوية مهلكة بأن الكوارث الطبيعية لا يمكن منعها، ولكننا نستطيع، بل ويجب علينا، أن نفعل ما هو أفضل من حيث الاستثمار في إدارة الكوارث والحد من المخاطر. وللدول الأعضاء جميعها مصلحة هامة في ضمان نجاح الأمم المتحدة في جهودها لتعزيز النظام الإنساني العالمي. ونضطلع كلنا بمسؤولية جماعية تتمثل في كفالة المحافظة على الزخم الإيجابي الذي لمسناه حتى الآن بشأن جدول الأعمال هذا على الأجل الطويل.

وما برحت كندا تعلق، في ذلك الصدد، أهمية على تعزيز تنسيق الإجراءات الإنسانية في الأمم المتحدة. وثمة مسائل أساسية تتعلق بتعزيز الرد والقدرة وتقييم الاحتياجات تقتضي منا الاهتمام والالتزام بها. وأود أن أوجز عددا من أولويات كندا في ذلك الشأن.

أولا، نشيد بجهود الأمم المتحدة لإدخال نظام التنسيق العنقودي كوسيلة لتحسين الاستجابة الإنسانية، عن طريق إقامة تعاون أقوى فيما بين الوكالات، بما في ذلك التعاون مع منظمات إنسانية أخرى. فهي كآلية تعاونية، تقيم مراكز للمساءلة لكفالة تحديد الاحتياجات على النحو

استطاعتها وفي الوقت المناسب، إلى بعض البلدان المتضررة مساعدة إنسانية نقدية ونوعية عن طريق القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف، بما فيها المعونة الغذائية، والإغاثة الطارئة في حالات الكوارث، والمساعدة في توطين اللاجئين وفي إعادة التعمير بعد الكوارث.

وفي العام الماضي، استضافت الصين بنجاح المؤتمر الآسيوي للحد من الكوارث والحلقة الدراسية المشتركة بين الصين وبلدان جنوب شرقي آسيا بشأن إنشاء نظام للإنذار المبكر بعواصف سونامي. وفي أعقاب الزلزال الضخم في جنوب آسيا، وفرت الصين المساعدة العوئية لباكستان. وفي هذا العام، شاركت الصين بنشاط في عملية الإغاثة بعد الزلزال الذي وقع في مقاطعة يوبيكارتا في إندونيسيا. وتبرهن هذه الأمثلة تماما على تعاطف حكومة الصين مع حكومات وشعوب البلدان المتضررة، ودعم هذه البلدان والعناية بها، فضلا عن التزامها القاطع بالتعاون الإنساني الدولي. وستواصل حكومة الصين، كعهدنا وبصفتها عضوا في العالم النامي، دعم جهود الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في مجالات الإغاثة من الكوارث، والحد منها ومنعها. ونحن على استعداد لتبادل الخبرات والدروس وتشاطرها مع البلدان الأخرى، بغية إقامة تعاون دولي أوسع نطاقا في ميدان إدارة الكوارث، والإغاثة والمساعدة في حالات الطوارئ.

**السيد ماكني (كندا)** (تكلم بالانكليزية): بثت الإجراءات الإنسانية الدولية، على امتداد السنة الماضية، الأمل والارتياح في نفوس الملايين من الناس على الصعيد العالمي. وما برحت وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة تبذل جهودا متضافرة لكفالة اتخاذ إجراءات إنسانية أكثر فعالية وتنسيقا، وأفضل توقيتا، استجابة للأزمات. ويمكننا من جوانب عدة أن ننظر إلى السنة الماضية على أنها سنة حدث فيها تقدم هام وتغير إيجابي. فلقد بدأت عناصر أساسية من جدول أعمال الإصلاح الإنساني تتحول

للصندوق هذا العام؛ فهو، في رأينا، وسيلة هامة لتوفير تمويل أسرع وأكثر مرونة وثباتا لدى الاستجابة للكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المعقدة. وهذا يدخل في صميم مبادرة المنح الإنسانية الحميدة. غير أن من الضروري لكي يحقق الصندوق أهدافه أن يسترشد في مخصصاته بتحليل جيد مبني على الأدلة وتقييمات للاحتياجات وتحديد الأولويات من جانب الأفرقة القطرية بقيادة منسقي الشؤون الإنسانية. وينبغي أيضا أن ينشئ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إطارا لنتائج عمل الصندوق، لكي يظهر بجلاء تأثيره على النهوض بعدالة المساعدات الإنسانية وفعاليتها.

ثالثا، أرجو أن أشدد على أهمية تعزيز دور منسقي الشؤون الإنسانية المقيمين وقدراتهم. فلا غنى عن منسقي الشؤون الإنسانية والمنسقين المقيمين من ذوي النوعية الرفيعة والخبرة الذين يمكنهم توفير رؤية شاملة للوجود الإنساني في الميدان، مع التواصل مع السلطات المعنية عند الاقتضاء. وبدون أفراد أقوياء يقومون بهذه الأدوار، ستكون قدرة فرادى الوكالات وإمكانية الحصول على الموارد بدون طائل. وترحب كندا بالجهود التي يبذلها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لتوسيع مجمع المنسقين الإنسانيين المحتملين بحيث يشمل أفرادا من الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، وتعزيز قدرة المنسقين الإنسانيين والمقيمين من خلال التدريب المستمر.

رابعا، يجب أن يظل لدينا كادر قوي من الموظفين ذوي المقدرة لديهم الاستعداد لإبقاء حماية المدنيين في صدارة مناقشتهم مع السلطات ذات الصلة، بما فيها الجهات الفاعلة من غير الدول إذا لزم. وفي الحالات الطارئة المعقدة، كثيرا ما تمثل الانتهاكات الصارخة للقانون الإنساني الدولي القاعدة بدلا من الاستثناء. ولا يزال العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس حقيقة واقعة في الكثير جدا من السياقات.

السليم، واتخاذ الإجراءات اللازمة لعلاج الفجوات الرئيسية في القدرة على الرد. إلا أننا لاحظنا، مع ذلك، عددا من المجالات الرئيسية التي كان التقدم فيها بطيئا، خاصة في عنقيد الحماية والإنعاش المبكر على الصعيد العالمي.

وندرک أن الوقت مبكر فيما يتعلق بإجراء تقييم للنهج العنقودي. وسيستغرق الأمر بعض الوقت لكي تبني هيئات الأمم المتحدة قدرتها، ولكي يتسنى دعم منسقي الشؤون الإنسانية في كفاءة اتخاذ إجراءات إنسانية أفضل توقيتا، وأكبر قدرة على التنبؤ بها، وأكثر فعالية. إلا أننا نتوقع من منسقي العناقيد أن يمارسوا القيادة والتعاون اللازمين للتغلب على التحديات الكامنة في تنفيذ النهج العنقودي. وعلاوة على ذلك، من الأهمية الحيوية أن يعمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مع قادة العناقيد لدعم قدرتهم التنسيقية، ولوضع مقاييس تستخدمها الدول في قياس التقدم المحرز وفي رصد التنفيذ.

ثانيا، يجب علينا من أجل كفاءة زيادة فعالية الاستجابة الإنسانية، أن نعزز قدرتنا على تقييم الاحتياجات الإنسانية ورصدها. وتسلم مبادرة المنح الإنسانية الجيدة بأهمية تخصيص التمويل الإنساني بما يتناسب مع الاحتياجات كمبدأ توجيهي. إلا أن من الأساسي، إذا أردنا أن نوجه الأموال إلى حيثما تشتد الاحتياجات إليها، أن يكون بوسعنا أن نتفق على كيفية تحديد تلك الاحتياجات، وكيفية علاجها على خير وجه وبطريقة متسقة في كل الأزمات. ولذلك ينبغي أن يصبح تحسين قاعدة الأدلة المطلوبة لاتخاذ القرارات أولوية عليا فيما بين هيئات الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الإنسانيين.

ومن الواضح أن هذا التطور سينطوي على آثار هامة بالنسبة للمبادرات الرئيسية من قبيل الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الكوارث. وقد قدمت كندا تبرعا كبيرا

حكوماتنا واعية بشدة لأن سلامة من يقومون بهذا العمل تتعرض لخطر متزايد. فالهجمات المقصودة على موظفي الأمم المتحدة والموظفين المرتبطين بها مستمرة، ونتائجها مميّزة. فبين منتصف تموز/يوليه ونهاية آب/أغسطس من هذا العام، قتل ٢٨ من العاملين في تقديم المعونة أثناء محاولتهم مساعدة المدنيين المحتاجين. وتبرز دراسة صدرت مؤخرا أن الهجمات على العاملين في تقديم المعونات تستند بدرجة متزايدة إلى دوافع سياسية وأن الموظفين الوطنيين في الحقل الإنساني معرضون للخطر أكثر مما كانوا في أي وقت مضى.

ويجب ألا يفلت من العقاب من يستهدفون العاملين في تقديم المعونة ويهاجموهم. وأحث الدول الأعضاء التي لم توقع أو تصدق بعد على اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها على أن تفعل ذلك. ويجب أن تقوم الدول الأعضاء بالتحقيق مع مقترفي هذه الأفعال ومحاکمتهم بغض النظر عن زمان أو مكان ارتكابهم لها.

وفي الوقت ذاته، يجب أن تحسّن وكالات المعونة الإنسانية إدارتها وتدريبها ومواردها الأمنية، بما في ذلك المتعلقة بالموظفين الوطنيين. ويجب أن تحسّن التعاون بعضها مع بعض بشأن المسائل المتعلقة بالأمن، وأن تدخل الأمن في برامجها باعتبار أنه إحدى تكاليف القيام بالعمل.

في الختام، أود أن أؤكد مجددا التزام كندا بإزاء الجهود الرامية إلى تعزيز المنظومة الإنسانية. فالعمل الإنساني الناجح عنصر هام من العناصر في خطة إصلاح الأمم المتحدة الأوسع نطاقا، بما فيها الإصلاحات التي تدخل على هيكل السلام والأمن الدوليين. وينطبق هذا أيضا على الجهود المبذولة لتعزيز قدرة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان وللتعامل الفعال مع الانتقال من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية، وذلك من خلال آليات مثل لجنة بناء السلام. وفي هذا الصدد، يسرنا أن نرى أن تقرير الفريق الرفيع المستوى

وقدرة الأمم المتحدة على توفير الحماية التي أنشأها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أمر طيب وخدمة موحدة توجد حاجة ماسة إليها، فلا تزال حماية المدنيين أساسية للعمل الإنساني الفعال. وتساعد القدرة على توفير الحماية في زيادة قدرة الوكالات على رصد استراتيجيات التعامل السريع مع انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني وحماية الناس، كما تساعد على تحديد هذه الاستراتيجيات وتطويرها. بيد أن القدرة على توفير الحماية لا يقصد بها سوى زيادة أنشطة الوكالات المنتظمة لتوفير الحماية، ولذلك فإننا نتوقع أن تعجّل وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة ببذل جهودها لتعزيز قدراتها الداخلية على تلبية هذه الحاجة الملحة.

خامسا، يلزم مزيد من التشديد على الكيفية التي يمكننا بها تعزيز التعاون المدني والعسكري، اعترافا بقيمة وخبرة الجهات المدنية والعسكرية في سياقات محددة، واحتراما لقيادة المدنيين إلى حد كبير للأعمال الإنسانية. وفي سياق الاستجابة للكوارث الطبيعية، ترى كندا أن الأمم المتحدة يجب أن تكون أكثر استباقية في تحديد الثغرات في القدرات المدنية التي يمكن أن تملأها على أفضل وجه الأصول الدفاعية العسكرية والمدنية. ومن خلال مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، يجب أن تزود الأمم المتحدة الحكومات بتوجيه أفضل فيما يتعلق بالمستويات التي يجب أن يفني بها مقدمو هذه الأصول، وأن تعدّ ترتيبات احتياطية أقوى لكفالة فعالية الاستجابات والتنسيق بينها، والتخفيف من الازدواجية، مع مختلف الكيانات الإقليمية التي تعدّ لعمليات موازية.

(تكلم بالفرنسية)

أخيرا، بينما نشجع على القيام باستجابات إنسانية أفضل توقيتا وفعالية في حالات الأزمات، يجب أن تظل

الدول المختلفة في مواجهة الكوارث الطبيعية وكذلك المعلومات الخاصة بالإمكانات المتوفرة على المستويين الإقليمي والدولي للتعامل معها.

لقد دأبت المملكة العربية السعودية في كل مناسبة على الدعوة إلى تعميق التفاهم وتوثيق الروابط بين الشعوب وإبراز الأهمية القصوى للتكاتف الدولي والتضامن الإنساني من أجل بناء عالم يسوده الخير والاستقرار والأمن بعيدا عن جميع أشكال التهديد والمخاطر. والمملكة العربية السعودية كانت ولا تزال البلد الكريم الذي أمد بما حياه الله من نعم المساعدات السخية وحسد تضامنه الإنساني بما قدمه من مبادرات خيرة ومساهمات فعالة لأعمال الإغاثة في مختلف أنحاء العالم وتبوأ مركزه كأحد أكبر الدول المانحة تجاه الدول المنكوبة والشعوب المتضررة، وهو بذلك يبعث إلى العالم رسالة خير ومحبة وتعاون ومؤازرة وتضامن وتكافل.

ولقد بلغ إجمالي ما قدمته المملكة العربية السعودية في مجالات الإغاثة المختلفة خلال الفترة من ١٩٧٥ إلى ٢٠٠٤ أكثر من ٩٨٦ ٤ مليون دولار أمريكي، ولا يدخل في ذلك ما أعلنته المملكة عن التزامها بمساندة جهود أعمال العراق بمبلغ مليار دولار أمريكي، ولا ما قدمته والتزمت بتقديمه لمساعدة الدول المتضررة في كارثة الزلزال والمد البحري في آسيا المعروفة بتسونامي، التي بلغت ٤٣٠ مليون دولار أمريكي، ولا المساعدات السعودية الشعبية التي بلغت ٩٠ مليون دولار أمريكي. كما لا يدخل في ذلك ما قدمته المملكة العربية السعودية للبنان الشقيق من مساعدات بلغت ٢٥٠٠ مليون دولار أمريكي.

ولم تقتصر المساعدات الإنسانية للمملكة العربية السعودية على القنوات الثنائية والسبل المباشرة، بل ساهمت أيضا في الجهود الدولية الإنسانية من خلال البرامج والمنظمات المتخصصة ودعمت المؤسسات الإنمائية، الإقليمية

المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة قد اكتمل وتطلع إلى النظر عن كتب في توصياته، بما فيها التوصيات المتعلقة بالمجال الإنساني.

الواقع أننا لا نستطيع الحيلولة دون نشوب جميع الأزمات. ويجب بالتالي أن تكون لدينا الثقة، عندما تدعو الحاجة، في أن لدينا القدرة على الاستجابة بفعالية وبسرعة للمجتمعات المحتاجة.

في الختام، نود أن نعرب عن تقديرنا ليان إغلند، الذي يضطلع بدور أساسي للغاية في دفع عجلة خطة الإصلاح في المجال الإنساني قدما للأمام. وتطلع كندا إلى مواصلة العمل عن كثب مع منسق الإغاثة الطارئة ومع كيانات الأمم المتحدة وشركائها في المجال الإنساني والدول الأعضاء على المضي في تعزيز المنظومة الإنسانية. ومن المهم في أثناء ذلك أن نستطيع من خلال جهودنا الجماعية أن نحدث تغييرا حقيقيا ودائما في حياة الأشخاص المتأثرين بالأزمات. وإن لالتزامنا الجماعي المتواصل وقيادتنا الجماعية المتواصلة أهمية تفوق أهميتهما في أي وقت مضى.

#### الأمير مشعل بن عبد الله بن عبد العزيز آل سعود

(المملكة العربية السعودية): السيد الرئيس، يسرني أن أعرب عن الشكر والتقدير لمعالي الأمين العام للأمم المتحدة على تقريره حول التعاون الدولي في تقديم المساعدة الإنسانية في ميداني الكوارث الطبيعية والانتقال إلى مرحلة التنمية.

إن تقديم المساعدات الإنسانية لمواجهة الكوارث الطبيعية وتلك التي هي من صنع الإنسان نشاط نبيل لا غنى عنه وتعبير عن التضامن الإنساني ووحدة الجنس البشري. كما أن تدعيم هذا النشاط الإنساني وزيادة فعاليته يعتبر واجبا على المجتمع الدولي الذي يأخذ في صدر اهتماماته الكوارث الطبيعية بالنظر إلى ضخامة خسائرها البشرية والمادية. وفي هذا المجال، لا بد من الاستفادة من تجارب

ولقد وصل إجمالي ما قدمته المملكة العربية السعودية من معونات غير مستردة ومساعدات إنمائية ميسرة عبر القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف إلى مبلغ يزيد على ٨٣,٧ مليار دولار، ويمثل ما نسبته ٤ في المائة من إجمالي الناتج القومي السنوي، وهي تعد أعلى نسبة في العالم. وقد استفادت من هذه المعونات ٨٧ دولة نامية في مختلف القارات. وتهدف هذه المساعدات إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تلك الدول على المدى الطويل ومساعدتها في تطوير بنيتها الأساسية ودعم القطاعات الحيوية فيها مثل التعليم والصحة والمياه والزراعة، بما في ذلك حفر الآبار وإقامة السدود. أما بشأن تخفيف عبء الديون، فقد تنازلت المملكة العربية السعودية عما يزيد على ٦ مليارات دولار أمريكي من ديونها المستحقة على الدول النامية الأكثر احتياجاً.

ومن المفهوم أن النفط يعتبر سلعة استراتيجية واقتصادية هامة للدول النامية والمستهلكة على السواء. ومن هذا المنطلق، تتعامل المملكة العربية السعودية بكل حكمة واتزان للحفاظ على مصالح الدول المنتجة وبدون أن تغفل مصالح المجتمع الدولي. وهي تعمل دون كلل وتبذل كل جهد يساعد على استقرار أسعار النفط ليؤمن استمرارية نمو الاقتصاد العالمي. وبغية تعزيز التعاون في هذا المجال، فقد أسست المملكة العربية السعودية بتوجيه من خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز، منتدى الطاقة واستضافة أمانته العامة في الرياض ليكون منبرا لبحث أوجه وفرص التعاون والحوار بين الدول المستهلكة والدول المنتجة وتكثيف هذا التعاون فيما بينها في سبيل استقرار أسواق النفط واستمرار نمو الاقتصاد العالمي لخير الجميع.

إن العالم اليوم، بما يمتلكه من موارد اقتصادية هائلة، سيتمكن إذا استخدمت تلك الموارد استخداماً أمثل إلى تقليص الفجوات الهائلة بين الدول الغنية والفقيرة ويتغلب

منها والدولية، من خلال المساهمة برأسمال تجاوز ٢٤ مليار دولار. كما تعهدت المملكة العربية السعودية بتقديم مليون دولار أمريكي لصندوق الأمم المتحدة المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ، بالإضافة إلى مساهمة الصندوق السعودي للتنمية بمبلغ أربعة ملايين دولار لمبادرة مساعدات الطوارئ للمتضررين من الكوارث الطبيعية التابعة لصندوق النقد الدولي.

إن التعامل بواقعية وجدية مع مشاعر الإحباط واليأس التي تعاني منها الشعوب بسبب الفقر والجوع وانتشار الأمراض والجهل والتخلف والمديونية يتطلب تعميق مفاهيم الإنسانية والمساواة والعدالة والتنمية المستدامة بكل أبعادها الصحية والتعليمية والاقتصادية والاجتماعية بهدف تحقيق الاستقرار وتعزيز الأمن والسلم الدوليين.

وهناك ضرورة إلى قيام شراكة تستند إلى عقد تضامني حقيقي وميثاق تنمية مشتركة بين الشمال والجنوب. وبجانب الحاجة الماسة إلى زيادة المساعدات الإنمائية الرسمية، فإنه لا بد من معالجة مديونية الدول الفقيرة والمتوسطة الدخل وتعزيز تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا إلى أكبر عدد ممكن من الدول النامية والعمل بشكل جاد على تحرير التجارة الدولية.

لقد انضمت المملكة العربية السعودية إلى ركب الجهود الدولية العالمية التي تُبذل من أجل القضاء على الفقر والجوع، فعمدت إلى تقديم العديد من المساعدات الاقتصادية والمعونات المالية من خلال صناديقها الوطنية المختلفة، ومن خلال الوكالات العالمية والإقليمية وكذلك من خلال الاتفاقات الثنائية التي أبرمتها مع الدول النامية، ويقودها في ذلك إيمانها والتزامها الراسخ بالتعايش السلمي والتضامن الإنساني والتعاون البناء لخير البشرية جمعاء.

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، كانت جمهورية بيلاروس إحدى الدول التي قدمت قرار الجمعية العامة ١٢٤/٦٠ الذي أنشأ الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ. ونحن نأمل في أن نتمكن في المستقبل القريب عبر الجهود المشتركة للدول الأعضاء، من الحصول على المبلغ الذي حُطّط لتقديمه إلى الصندوق وهو ٥٠٠ مليون دولار. هذا أمر هام سيمكن المنظمة من الاستجابة إلى احتياجات الناس الذين يعانون من الصراع والكوارث الطبيعية.

وهناك اتجاه هام من جانب الوكالات المتخصصة والصناديق التابعة للأمم المتحدة نحو صياغة استراتيجية للأنشطة الإنسانية. لقد أيدت بيلاروس، باعتبارها عضوا في المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، اقتراحا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ يقضي بزيادة في برنامج الطوارئ للصندوق قدرها ٣ أمثال، أي من ٢٥ مليون دولار إلى ٧٥ مليون دولار. ولاحظنا بقلق المعلومات الصادرة عن مجلس اليونيسيف بأنه خلال العمليات العسكرية في جنوب لبنان، في تموز/يوليه كان الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ المصدر الوحيد لتمويل استجابة اليونيسيف والمساعدة الإنسانية للأطفال اللبنانيين. ويؤيد وفدي قيادة اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان وغيرهما من المنظمات في رغبتها في تعزيز إمكاناتها للمشاركة في العمليات الإنسانية.

وتسعى جمهورية بيلاروس إلى أن تكون مشاركا نشطا في العمليات الإنسانية الدولية رغما عن كل مصاعب فترتها الانتقالية التي تتضمن إنفاقا ماليا كبيرا لتنظيف كارثة مصنع تشيرنوبل للطاقة النووية وهي من صنع الإنسان، وكانت بيلاروس من أوائل من استجابوا لحن منطقة المحيط الهندي في عام ٢٠٠٤، وتقدمت بمساعدة مجانية للدول المتضررة بها. كما أننا لم نقف مكتوفي الأيدي في الصراع الأخير في الشرق الأوسط. وفي أتون الحرب، احتضنت

على الجوع وانتشار الأمراض ودعم التنمية بأوجهها المختلفة، كما أن إيجاد الحلول العادلة لمختلف القضايا التي أثرت على الأمن والسلم الدوليين من شأنه أن يعزز شعور الإحساس بالأمن والسلام وهو ما تتطلع له الشعوب وتسعى إليه الأمم.

**السيد سيرغينيتس (بيلاروس) (تكلم بالروسية):**  
كانت العمليات الإنسانية وما زالت عنصرا هاما في أنشطة الأمم المتحدة، وقد ارتبط اسم المنظمة ارتباطا وثيقا بها في البلدان والمناطق التي هي في حاجة إلى المساعدة الإنسانية. وفي العقود الأخيرة، أصبحت هذه العمليات في مقدمة الجهود المبذولة لمساعدة ضحايا الكوارث الإنسانية.

ومن سوء الحظ أن مثل هذه الأزمات لم تنجم عن النكبات الطبيعية فحسب، كما كان الحال في جنوب آسيا عقب التسونامي أو الزلزال في باكستان، إذ غالبا ما يُطلب إلى المجتمع الدولي الاستجابة للاحتياجات الإنسانية الماسة للناس في البلدان التي تعاني من الصراع المسلح. ولقد أثبتت الأعوام الأخيرة أنها كانت اختبارا لخطيرة القدرة الأمم المتحدة على تنظيم وتنسيق المساعدة الإنسانية الدولية للبلدان والمناطق المحتاجة إليها.

كيف تعالج المنظمة هذه المهمة؟ إننا نشعر بأنه من المبكر حاليا منح المنظمة درجات عالية. إن الأمانة العامة والوكالات المتخصصة تستغرق وقتا طويلا في تقييم حاجة البلدان وفي الرسميات البيروقراطية التي تعوق مهام المنظمات الإنسانية. ونتيجة لذلك، تفضل بعض الدول تقديم المساعدة الإنسانية على أساس ثنائي، دون تدخل آلية الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، نرحب بجهود وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق غوث الكوارث، السيد يان إيغيلاند، في تعزيز آليات الأمم المتحدة للتنسيق وقدرة المنظمة على الاستجابة إلى الكوارث الإنسانية حينما تحدث.

من جانب المجتمع الدولي في مجال الدعم الإنساني للسكان المتضررين.

وتوضح مناقشات اليوم بجلاء قدر ما تبقى من عمل، وهو كثير، من جانب الأمم المتحدة وكل المجتمع الدولي في مجال المساعدة الإنسانية وحدها. ونأسف كثيرا لمحاولات بعض الدول الكبرى تحويل الجمعية العامة إلى منبر للملاحقة السياسية وإنزال العقاب العلني بالدول التي لا تحبها، غير مؤمنة بالنموذج الوحيد الذي ينادى به بجماعة لتطبيق التنمية عالميا.

وعلى سبيل المثال، وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، نرى مثل تلك الأعمال وقد حلت محل نقاط القوة والموارد للحكومات وذلك بتحويلها بعيدا عن مشاكل سكان كوكبنا الحقيقية والحيوية من أجل إثارة المجاهرة وانعدام الثقة بدلا عن ذلك. تلك الدول تسعى وراء هدف يسهل فهمه على أنه يصرف اهتمام المجتمع الدولي بعيدا عن عدوانها السياسي الإجرامي تجاه الدول المستقلة.

فيإذا وُجِعت كل الموارد التي خصصها عدد من البلدان لدعم المعارضة السياسية في بيلاروس وغيرها من الدول التي لا تحبها، وهذا في حد ذاته تدخل حسييم في الشؤون الداخلية للدول، إذا وُجِعت بدلا عن ذلك إلى العمل الإنساني للأمم المتحدة، لأمكننا بلوغ المستوى الذي خططنا له وهو ٥٠٠ مليون دولار للصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ. ولقد حان الوقت لكي يُعمل السياسيون المسؤولون بعض فكرهم في تحقيق ذلك الهدف.

وفي الختام، أود أن أشكر الأمين العام، كوفي أنان، على عمله الذي دام عقودا من أجل المجتمع الدولي، وأن نهنئ الأمين العام المعين، السيد بان كي - مون، على انتخابه لهذا المركز السامي ذي المسؤولية العظيمة. وتتمنى له كل نجاح في جهوده من أجل سكان العالم.

بيلاروس أطفالا من الدول المتضررة وقدمت طائرات ثقيلة لنقل شحنات كبيرة للمساعدة.

ونتوي إنماء تعاوننا مع الأمم المتحدة للتخفيف من الكوارث التي هي من صنع الإنسان. وفي الوقت الراهن، تُبذل الجهود لصياغة مسودة اتفاق ثنائي بين بيلاروس والأمم المتحدة حول تدابير تستهدف الإسراع بدخول وخروج بضائع المساعدة في حالات الطوارئ وكذلك فيما يتصل بالموظفين الذين تدعو الحاجة إليهم للقيام بإجراءات الطوارئ. وسوف يساعد هذا الاتفاق على تبسيط حركة بضائع المساعدة الإنسانية في بيلاروس وعبر أراضيها. ونشعر أيضا بأن إبرام هذا الاتفاق وهو نهج عملي جديد بين بيلاروس والأمم المتحدة، سوف يمثل إسهاما فعالا من جانب بلادنا للإسراع بتسليم المساعدة الإنسانية الدولية إلى الناس المتضررين من الكوارث.

ولا يمكن نسيان الذكرى السنوية العشرين لكارثة تشيرنوبل. ونحن ممتنون لحكومات اليابان وسويسرا وإيطاليا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وأيرلندا والوكالة الدولية للطاقة الذرية والصليب الأحمر وغيرها من المنظمات الدولية. وبالرغم من الأولويات المتغيرة للتعاون الدولي بصدد تشيرنوبل، والانتعاش الاجتماعي والاقتصادي للمنطقة المتضررة، فما زالت تلك الهيئات توجه اهتمامها نحو تقديم المساعدة الإنسانية إلى ضحايا الكارثة.

إن تقديم المختبرات الطبية المتحركة للمناطق السكنية النائية ودعم الجهود الوطنية لرصد الحالة الصحية للسكان المتضررين مهمة بالنسبة لنا حتى هذا اليوم، أي بعد ٢٠ سنة من حدوث الكارثة، ونحن ممتنون، على وجه الخصوص، لجهود الكثير من المنظمات الدولية غير الحكومية التي تعمل كمحور يستقطب المساعدة الإنسانية للتغلب على الآثار الخطيرة لتشيرنوبل، ونعرب عن الأمل في أن يستمر العمل

للتوصل إلى تلك التقديرات ولا إلى المصادر الإحصائية المستند إليها. وتدل الأرقام الرسمية على أن عدد المشردين المسجلين هو ٨٧٥ ٠٠٠، للفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٦. فقد شهدت كولومبيا، رغم ما تتسم به هذه الظاهرة من تعقيد، انخفاضاً تدريجياً ولموساً في العدد السنوي لحالات التشرد الجديدة. وهذا يعكس النتائج الإيجابية لسياسات الحكومة الديمقراطية في مجال الأمن وفي التنمية الاجتماعية. وقد انخفض عدد النازحين الجدد، الذي أضيف إلى سجلنا الوطني من ٢٥٠ ٠٠٠، في عام ٢٠٠٢ إلى ١٦٩ ٠٠٠ عام ٢٠٠٥؛ وفي عام ٢٠٠٦، انخفض حتى الآن إلى ٩٠ ٠٠٠ نازح.

ويود وفدي أن يؤكد أن من الأمور الهامة أن تسترشد المساعدة الإنسانية بمبادئ الحياد والتزاهة والإنسانية وأن تلبى احتياجات البلدان، وبالتالي، تكمل جهود الحكومة لتحسين قدرتها على الاستجابة وبنيتها المؤسسية في هذا المجال. إنها الطريقة الوحيدة للمواجهة الفعالة لحالات الطوارئ ولضمان الاستمرارية، فيما يتصل بتهيئة الظروف الاجتماعية للذين يعانون من آثار الطوارئ الإنسانية.

ولهذه الأسباب وغيرها، يرى وفدي أن نهج الأفرقة المواضيعية، أو نهج المجموعات، ليس ملائماً كنموذج للمساعدة الإنسانية. والهدف الرئيسي من الدعم الذي تقدمه وكالات الأمم المتحدة يجب أن يكون تعزيز القدرات الوطنية على مواجهة حالات الطوارئ. وعند اتباع النهج الجماعي، لا يسهل الوقوف على الحقائق والظروف الخاصة في البلدان التي تحتاج إلى المساعدة الإنسانية. ففي كولومبيا مثلاً، لا تنتمي كل الوكالات المشاركة في العمل بهذه المجالات إلى الأمم المتحدة؛ بل إن بعضها ليس جزءاً حتى من منظومة الأمم المتحدة.

**السيد بلوم (كولومبيا)** (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر الأمين العام على تقريره عن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ (A/61/85).

إن المساعدة الإنسانية للسكان المستضعفين، في كولومبيا، هي من أهم أولويات الدولة. وتقوم الوكالة الرئاسية للعمل الاجتماعي والتعاون الدولي بتنسيق برنامج عمل شامل للمشردين. وينصب تركيز هذا البرنامج على كرامة الأفراد واستعادة حقوق المشردين وإعادة إدماجهم اجتماعياً واقتصادياً في مواطنهم الأصلية أو في أماكن إقامتهم الجديدة، هي أيضاً في صدارة أولويات الحكومة.

ويعمل هذا البرنامج من الموارد الوطنية وموارد التعاون الدولي. ومن عناصره المساعدة في حالات الطوارئ، التي شملت ٨٢ في المائة من المتضررين. وتمت عودة الأسر بدعم من الدولة ومن وكالات شتى، مع مراعاة مبادئ العودة الطوعية والأمن البشري. ومن العناصر الأساسية الأخرى المكونة للسياسات الوطنية المعتمدة في هذا المجال: تهيئة ظروف مؤاتية للاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للمتضررين، باتخاذ تدابير، كتقديم قروض للمشاريع الإنتاجية والتدريب الفني، فضلاً عن تقديم دعم إضافي في مجالات الصحة والتعليم والإسكان.

قبل عدة سنوات، أدرجنا في قانوننا "المبادئ التوجيهية بشأن التشرد الداخلي". واعتماد هذه المبادئ هو من التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام.

وترى كولومبيا، بصدد ظاهرة التشرد، أن من الضروري إجراء دراسات تحليلية تبنى على أساس بيانات موضوعية وموثوقة، يمكن التحقق منها. ولهذا السبب استغرقتنا الرقم المذكور في تقرير الأمين العام، فيما يتعلق بالمشردين داخلياً في بلدي. ولا يشير التقرير إلى النهج المتبع

اللازمة. ومن شأن ذلك أن يساعد على منع تسييس المساعدة الإنسانية وأن يؤمّن التقيد التام بمبادئها التوجيهية. وإلا، فستضعف قدرة المنظومة على الاستجابة، وقد تعاني فقدان الشرعية والمصدقية.

وإنشاء أطر تنفيذية، تأخذ في الحسبان الحالات الخاصة، سيكون أمرا إيجابيا للمنظومة. ويجب ألا نجعلنا النجاحات القصيرة الأجل تتغاضى عن منظور الاستدامة والقدرة المستمرة على مواجهة الفعالة لحالات الطوارئ وعلى تقديم المساعدة الإنسانية في الوقت المناسب.

**السيد عبد العزيز (سري لانكا)** (تكلم بالانكليزية): يشكر وفدي الأمين العام على تقريره الحافل بالمعلومات (A/61/85)، المقدم إلى الجمعية العامة في إطار بند جدول الأعمال هذا. ونغتنم هذه الفرصة كذلك لتعبر عن آيات شكرنا الخاص للرئيس كلنتون، المبعوث الخاص للأمم المتحدة للإنعاش بعد التسونامي، على التزامه بتنسيق الجهود الدولية الجارية وإدارته لها، ولجميع الجهات المعنية التي قدمت لنا الدعم لجهود الإعمار وإعادة التأهيل بعد كارثة التسونامي. إننا نرحب بالمبادرة الأخيرة التي أطلقها الرئيس كلنتون "أشجار المانغروف من أجل المستقبل" بدعم من الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، المعروف باسم الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

كانت للأثر الاجتماعي والاقتصادي لأموال تسونامي تبعات كبيرة لأنه زاد من مواطن الضعف الموجودة سابقا. ونظرا لاستجابة الحكومة، والمجتمعات المحلية، والمنظمات غير الحكومية المحلية والقطاع الخاص في الوقت المناسب، مدعومة بالأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والمنظمات الحكومية الدولية، لم يسجل البلد أي

ومن شأن نهج كالتنهج المقترح إضعاف دور الحكومات، لأن الوكالات قد تحل محلها بصفقتها كيانات منسقة. ولكن، ينبغي للحكومات والدول أن تنسق المساعدة الإنسانية بمشاركة بعض الوكالات - لا العكس. يجب ألا يتم تعزيز دور الأمم المتحدة على حساب دور الحكومات في هذا المجال الحساس. ولذلك، يجب أن يحظى كل تنفيذ لنموذج ما أو لبرنامج في بلد ما بموافقة هذا البلد. وعلى غرار ذلك، يجب أن تقوم كل مبادرة إصلاح إنسانية على أساس ولاية حكومية دولية، عليها بدورها أن تحترم دائما سيادة الدول ووحدة أراضيها.

وأود أن أغتني هذه الفرصة لأشيد إشادة خاصة ببرنامج الأغذية العالمي على تعاونه مع حكومة كولومبيا في مساعدة النازحين. ومن خارج منظومة الأمم المتحدة، نشي على عمل منظمة الهجرة الدولية ولجنة الصليب الأحمر الدولية. إن المثال الذي تشكله جهود هذين الكيانين ينبغي أن يكون القاعدة لا الاستثناء، في مجال المساعدة الإنسانية.

وعليه، ينبغي توجيه أموال المساعدة الإنسانية إلى الوكالات والمؤسسات التي تؤدي عملها على أفضل وجه مع الدول، والتي يعتبر سجل أدائها أفضل سجل، وتسهم، لذلك، بأجدي فعالية في تعزيز المؤسسات الوطنية وقدرتها على التنفيذ. وبذا نرى أنه يمكن تخصيص الموارد لأكثر الكيانات فعالية وكفاءة في عملها.

يشير تقرير الأمين العام إلى الخطوات المقبلة، التي سيجري فيها توسيع نطاق المشاركة في المساعدة الإنسانية. ويود وفدي أن يؤكد أن من الأمور الهامة التفاوض بشأن شروط هذا التوسيع مع الدول المعنية. ونعرب عن تقديرنا وامتناننا لدعم الكيانات العاملة في هذا المجال.

ونحن نوافق، في نفس الوقت، على توصية التقرير بتعزيز الإدارة الوطنية للمساعدة بغية اتخاذ الإجراءات

مواطن الضعف وأسبابها، وخاصة تلك الأسباب المتصلة بالجفاف والفيضانات وانزلاقات التربة.

وتتوقع حكومة سري لانكا أن يستغرق إتمام مهمة إعادة التأهيل وإعادة البناء والاستعادة الكاملة للخدمات والأوضاع المعيشية المتضررة بتسونامي من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات على الأقل. وسيكلف هذا الجهد نحو ٢,٢ بليون دولار. وقد التزم المجتمع الدولي بدفع ٢,١ بليون دولار، دفع منها نحو ٦٠٠ مليون دولار. وبالإضافة إلى ذلك، تم استلام إعفاء من بعض الديون أو تأجيلها، ودعم لميزان المدفوعات. واستنادا إلى تقييم واضح للتجربة حتى الآن، تعمل الحكومة على تحديد الثغرات الباقية واتخاذ التدابير التصحيحية لضمان أسرع للإنعاش.

وقد أحرزت سري لانكا تقييما موضوعيا لأعمال الإغاثة واستعادة الوضع وإعادة الإعمار بعد تسونامي، واستشرفت مسار خطاها إلى الأمام. وتم تنفيذ ذلك بالارتباط مع العديد من شركاء التنمية، مما أثمر تقريرا مشتركا معنوننا "الإنعاش وإعادة البناء بعد تسونامي". واعتمدت المساواة مبدأ إرشاديا أساسيا في برنامج الإنعاش بعد تسونامي، الذي يأخذ في الحسبان مجمل أهداف الحد من الفقر والاحتياجات الخاصة للمناطق المتضررة من الصراع على حد سواء.

ونظرا لتعدد الأطراف الفاعلة المعنية، وحجم الاحتياجات الناشئة لإعادة الإعمار، فقد شكل التنسيق والرصد والتقييم تحديا هائلا. والدرس الواضح الذي تم تعلمه من هذه العملية المعقدة كان الحاجة إلى زيادة الاتصال بالمجتمعات المتضررة بشأن شواغل أساسية، مثل مراعاة دور المرأة في الأنشطة الرئيسية، وبالشركاء والوكالات، على الصعيد الوطني والدولي، حول تلافى ازدواجية الجهود.

وفيات إضافية ناتجة عن أمراض ذات صلة بتسونامي ولا عن فقدان أو تأخير المعالجة الطبية.

وبدعم دولي، قامت الحكومة بإصلاحات عاجلة للبنى التحتية، كخطوط الأنابيب الرئيسية وموارد المياه، والطرق، والجسور وخطوط الكهرباء والهاتف. وأسهم العسكريون الوطنيون والأجانب في عملية الإنقاذ، وتحديد هويات الموتى ودفنهم وإزالة الأنقاض. ووفرت نحو ٦٠٠ مدرسة ومكان للعبادة مأوى طارئا، وقُدمت معونة غذائية لما مجموعه ٩١٠.٠٠٠ نسمة. ووضع موضع التنفيذ برنامج تعويض للضحايا.

لقد شهد العقد الماضي زيادة ملحوظة في الخسائر البشرية والاقتصادية الناجمة عن الكوارث الطبيعية. ويمكن أن يُعزى تواتر هذه الأحداث الهائلة وقسوتها إلى عوامل متعددة، أهمها التغير المناخي. كما أن مظاهر الضعف المتزايدة في العالم كله، والناجمة عن عدد من الممارسات الإنمائية، تشكل عاملا هاما أيضا. فآثار التغير المناخي وزيادة تدهور البيئة، وخاصة إزالة الأحراج، وتدني مستوى المياه كما ونوعا، تمثل تحديا كبيرا في المستقبل القريب.

ويعتمد مدى التأثير بالكوارث على سلوك الإنسان. فالمسألة الجوهرية هي مدى تضرر أو مناعة نظام اقتصادي - اجتماعي ما إزاء آثار المخاطر الطبيعية. وهذا التضرر أو تلك المناعة يحددهما عدد من العوامل كالوعي بتلك المخاطر، وحالة مساكن الناس والبنى التحتية، والسياسة العامة والإدارة، والثروة المتاحة لمجتمع ما وقدراته التنظيمية في جميع مجالات إدارة الكوارث والمخاطر. وصلابة أي نظام اجتماعي - اقتصادي تعتمد إلى حد بعيد على الممارسات الإنمائية التي لا تسهم في إيجاد قابلية ممكنة للمخاطر الطبيعية. وخفض هذه المخاطر يتوقف على الأنشطة المنفذة لتقليل

الاستراتيجي مع أصحاب المصالح الحاليين، حكوميين وغير حكوميين.

وبحلول منتصف عام ٢٠٠٦، أنجز شركاؤنا في التنمية ٥٦ ٠٠٠ وحدة سكنية انتقالية لإيواء عائلات نازحة تعيش في ملاجئ طارئة. وأوقف استخدام ٦ ١٠٥ وحدة من هذه الملاجئ، وانتقلت ٥ ٢٢٤ عائلة على الأقل إلى مساكن دائمة. ومن خلال مزيج من برامج الإسكان التي نفذها المانحون وأصحاب الأملاك والقطاع الخاص وجماعات أخرى تم بناء ٤٨٣ ٥٥ متزلا ولا تزال ٥٨٩ ٤٠ وحدة سكنية قيد الإنشاء. وقدر واضعو ورقة سياسة إسكان تسونامي مجموع عدد الوحدات السكنية المطلوبة بنحو ١٢٠ ٠٠٠ وحدة. ولا تزال عملية الإنعاش تحقق تقدما، ونحن نأمل أن نحقق الأهداف المرسومة لها.

وختاما، اسمحوا لي أن أشير إلى أن مأساة تسونامي أبرزت لنا جميعا قيمة العمل الجماعي والتضامن الدولي. وحكومة سري لانكا وشعبها يشكران مرة أخرى جميع الذين ساعدونا ولا يزالون يساعدوننا في برنامجنا للإنعاش.

### برنامج العمل

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بأنه كان هناك طلب من مقدمي مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/61/L.20 بتأجيل البت فيه.

لذا، فإن الجمعية العامة ستتناول البند الفرعي (ص) من البند ١٠٨ من جدول الأعمال في موعد لاحق.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.

ويسر وفد سري لانكا أن يلاحظ أن مسألة الاستخدام الأفضل للموارد من خلال تحسين التنسيق الميداني، مشمولة بصورة صحيحة تماما كعنصر تكاملي في برنامج الإنعاش. وقد أصبحت إدارة الكوارث أولوية وطنية أيضا، واستُحدثت لها وزارة جديدة. وأنشئ نظام وطني للإنذار المبكر والحماية، سيجري تنسيقه مع دائرة الأرصاد الجوية في البلد. وركزت سري لانكا أيضا على أهمية بناء القدرة المحلية على التدخل في الوقت المناسب في حالات الكوارث الطبيعية.

ونحن نعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة والجهود الدولية أن تدعمنا، لكنها لا تستطيع أن تكون بديلا عن جهود الحكومة والمجتمع المدني المحلي كليهما. فينبغي إقرار وتعزيز حتمية الاستخدام الكامل للموارد البشرية والمادية المحلية، بوصفه وسيلة للإسهام في التنمية الاقتصادية الوطنية والحد من الفقر.

وفي عملية الإنعاش وإعادة البناء، تستحق الشواغل المتعلقة بالعدل اهتماما خاصا. ومن المسؤولية المشتركة بين الحكومة وأصحاب المصالح في التنمية ضمان عدم استبعاد أحد. وفي هذا الشأن، نأمل أن تتحول جميع التعهدات إلى التزامات، مما يمكن الحكومة، بمساعدة الأطراف الفاعلة الأخرى ذات الصلة، من تنسيق وتسريع إعادة البناء والتنمية للمناطق المتضررة بالكوارث، وضمان الإصلاح الدائم للممتلكات والأحوال المعيشية والصناعات والبنى التحتية.

وتبذل سري لانكا كل الجهود لضمان الاستعادة السريعة لأوضاع المناطق المتضررة وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية الطويلة الأجل. وهي عازمة على تنفيذ خطتها الإنمائية للقرن الحادي والعشرين وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بتمكين مجتمعاتها المحلية ومن خلال التنسيق